

مؤقت

مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٩٠٧٥

الخميس، ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد خوجة	(ألبانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبينزيا
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة الحفيتي
	أيرلندا	السيدة بيرن ناسون
	البرازيل	السيد كوستا فيليو
	الصين	السيد جانغ جون
	غابون	السيدة بونغو
	غانا	السيد أغيمان
	فرنسا	السيدة برودهيرست إستيفال
	كينيا	السيدة تورويتيتش
	المكسيك	السيدة بوينروسترو ماسيو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	النرويج	السيدة هايمرباك
	الهند	السيد تيرومورتى
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ساها

جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2022/485)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: verbatimrecords@un.org, Room 0506, Chief of the Verbatim Reporting Service. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-39855 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥

الإعراب عن التعاطف فيما يتعلق بالزلازل الذي ضرب أفغانستان

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن أعضاء مجلس الأمن، أود أن أعرب عن تعازي لشعب أفغانستان ولأسر الضحايا في أعقاب الزلزال القوي الذي ضرب أفغانستان أمس بالقرب من مدينة خوست. أفادت التقارير بمقتل أو إصابة أكثر من ١ ٠٠٠، وأن الخسائر المأساوية قد تستمر في الارتفاع. ونكرر الإعراب عن تعاطفنا وتضامننا ونتمنى الشفاء العاجل للمصابين.

هل لي أن أطلب من الحاضرين أن يقفوا الآن وأن يلتزموا دقيقة صمت حدادا على أولئك الذين فقدوا أرواحهم؟

التزم أعضاء مجلس الأمن الصمت لمدة دقيقة.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2022/485)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي أفغانستان وأوزبكستان وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد رامز الأكبروف، نائب الممثلة الخاصة للأمين العام، المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية في أفغانستان؛ والسيد مارتن غريفيث، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ؛ والسيدة يلدا حكيم، صحفية؛ والسيدة يلدا رويان، مستشارة في مؤسسة فويس أمبليفيد (VOICE Amplified) لإسماع أصوات النساء والفتيات.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2022/485، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين.

أعطي الكلمة الآن للسيد الأكبروف.

السيد الأكبروف (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن اليوم من كابول بصفتي الموظف المسؤول عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. كما أشترتم للتو، ضرب زلزال مميت بالأمس أفغانستان في الساعات الأولى من الصباح بينما كان الناس نائمين. حتى الآن، ووفقا لآخر المعلومات التي تلقيناها، تأكد مقتل ما يقرب من ٨٠٠ شخص وإصابة أكثر من ٤٠٠، كثير منهم في حالة خطيرة، مع تدمير أو تضرر عدة آلاف من المنازل. ولا تزال عمليات البحث والإنقاذ مستمرة، ومن المتوقع أن يزداد عدد الضحايا خلال الأيام المقبلة، إلى جانب عدد المجتمعات المحلية المتضررة.

وفي أعقاب الهزة، حشدت الجهات الفاعلة في المجال الإنساني استجابة فورية إلى جانب نظيراتها من سلطات الأمر الواقع، حيث تقود وزارة الدفاع الجهود من خلال إرسال سيارات الإسعاف وتوفير المعدات الطبية ومجموعات أدوات الصدمات والأدوية والفرق الصحية المتنقلة وإمدادات الطوارئ، بما في ذلك الخيام والبطانيات والأغطية البلاستيكية والمساعدات الغذائية. ونشرت أفرقة التقييم المشتركة بين الوكالات في غضون ساعات ولا تزال هناك للمساعدة في تنسيق الاستجابة الإنسانية وتوجيهها.

وخلال الـ ٤٨ ساعة المقبلة، سأزور المناطق المتضررة للقاء الأسر والمستجيبين الفعليين، بما في ذلك مجموعات المجتمع المدني النسائية التي تعمل على ضمان وصول المساعدات إلى النساء والفتيات، ودعم جهود الإغاثة الشاملة. وسأكون هناك مع رؤساء وكالات الأمم المتحدة، لتقديم المعونة مباشرة إلى المجتمعات المحلية وشعب أفغانستان، والعمل معا على أرض الواقع مع وكالات الإغاثة من المجتمع المدني والمجتمع الدولي. إن جهودهم مثيرة للإعجاب وجديرة بالثناء، وأنا أقدر جهودهم البطولية خلال اليومين الماضيين.

الذي قدمت بشأنه الممثلة الخاصة السابقة للأمم العام ديورا ليونز إحاطة مفصلة إلى أعضاء المجلس. والتكلفة التي يتكبدها الاقتصاد من جراء تلك السياسات هائلة. والأضرار النفسية الاجتماعية بسبب الحرمان من التعليم، على سبيل المثال، لا تعد ولا تحصى. إن النساء يقصين جميعهن خارج المجتمع بطريقة ليس لها مثيل في العالم.

ومع ذلك أود أن أؤكد لمجلس الأمن أن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ستظل صوتا عاليا واضحا يحمي حقوق الإنسان المكفولة لشعب أفغانستان، ولا سيما حقوق النساء والفتيات.

والمسألة الثانية التي أريد أن أتناولها هي الأزمة الاقتصادية المستمرة، التي ربما تكون أهم قضية في أفغانستان بوصفها من مسببات النزاع والبؤس. لقد انكمش الاقتصاد الأفغاني بنسبة تتراوح بين ٣٠ و ٤٠ في المائة منذ آب/أغسطس، وانخفض الناتج والدخل بنسبة تتراوح بين ٢٠ و ٣٠ في المائة، بينما تراجع عدد الأسر المعيشية التي تتلقى حوالات مالية بنسبة ٥٠ في المائة. ومن الوارد أن ترتفع نسبة البطالة لتصل إلى ٤٠ في المائة هذا العام بعد أن كانت ١٣ في المائة في عام ٢٠٢١، وتشير بعض التوقعات إلى أن معدلات الفقر قد تسجل ارتفاعا يصل إلى ٩٧ في المائة بحلول نهاية عام ٢٠٢٢.

ومما يبعث على القلق البالغ أن ٨٢ في المائة من الأسر المعيشية مثقلة بالديون الآن، وفي الوقت نفسه لا يتيح الاقتصاد المتدهور سوى فرص ضئيلة للتخلص من تلك المديونيات. ومن المؤسف أن وسائل التأقلم التي ساعدت العديد من الأسر على التغلب على صعوبات الشتاء وحالة الطوارئ الإنسانية التي شهدناها قد استنفدت. وإذا لم يتسنّ للاقتصاد التعافي والنمو نموا فعالا ومستداما، فسيواجه الشعب الأفغاني أزمات إنسانية متكررة، مما قد يشجع عمليات الهجرة الجماعية ويهيئ الظروف التي تغذي نزعة التطرف وتجدد النزاعات المسلحة.

وفي الوقت نفسه، لا تزال أفغانستان معرضة بشدة للتضرر في المستقبل من جراء تغير المناخ والصدمات الجيوسياسية. ويضاف ذلك إلى ما تشهده المناطق الريفية في أفغانستان من فقر مدقع وتدن في

وأنا واثق من أن الجميع سيتقنون على أن زلزال الأمل كان تذكيرا مأساويا آخر بالأخطار التي لا تعد ولا تحصى التي تواجه الشعب الأفغاني في هذا الوقت. وأتقدم بخالص التعازي إلى شعب أفغانستان، وإلى أسر وأحباء الذين فقدوا أرواحهم، ونتمنى للمصابين الشفاء العاجل.

بيد أن إحاطتي اليوم ستتركز على حالات الطوارئ الأخرى التي تواجه السكان في أفغانستان اليوم. زلزال الأربعاء ليس سوى حالة طوارئ من هذا القبيل. وسأركز على أربعة - حالة حقوق الإنسان، والأزمة الاقتصادية، وحالة الطوارئ الإنسانية المستمرة، والحاجة إلى مواصلة العمل مع سلطات الأمر الواقع.

واسمحوا لي أن أبدأ بحالة حقوق الإنسان في أفغانستان، التي لا تزال محفوفة بالمخاطر. على الرغم من اعتماد عفو عام وتأكيدات متكررة من سلطات الأمر الواقع بأنه يجري احترامه، لا تزال البعثة تتلقى ادعاءات موثوقة بوقوع أعمال قتل وسوء معاملة وغير ذلك من الانتهاكات التي تستهدف أفرادا مرتبطين بحكومة أفغانستان السابقة. ولا تزال بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان تتلقى أيضا ادعاءات موثوقة بوقوع انتهاكات من جانب سلطات الأمر الواقع ضد أفراد متهمين بالانتماء إلى المعارضة المسلحة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - ولاية خراسان. وينبغي لسلطة الأمر الواقع أن تفعل المزيد لمنع هذه الانتهاكات وإثبات أن مرتكبيها سيحاسبون حال ارتكابها.

لقد فرضت سلطات الأمر الواقع قيودا متزايدة على ممارسة حقوق الإنسان الأساسية، مثل حرية التجمع السلمي وحرية الرأي والتعبير، وقمعت الرأي المخالف وقيدت الحيز المدني في البلد. ولا تزال تلك القيود تستهدف بصفة خاصة حقوق النساء والفتيات الأفغانيات وحيرياتهن، مما يحد من مشاركتهن في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

وأبرز ما تشمله لك القيود المحظرة المفروضة على تعليم الفتيات في المدارس الثانوية وقرار فرض غطاء للوجه على المرأة، وهو الأمر

البنى التحتية المحلية الصغيرة، وتوفير دعم أساسي للدخل لبعض الفئات الأشد هشاشة في المجتمع. بيد أن حجم التمويل متاح لهذه الأنواع من أنشطة مرحلة التعافي الاقتصادي ضئيل جدا حتى الآن. ونحن بحاجة إلى عون المجلس.

وعندما نتحول أنا وأعضاء آخرون في فريق القيادة العليا للأمم المتحدة في جميع أنحاء البلد ونلتقي بالمجتمعات المحلية الضعيفة المتضررة، يترك الحديث انطباعات لا تتمحي. وأود أن أشارككم بعضا منها.

تشعر الأسر الأفغانية بالعرفان والامتنان لما تحققه عملية شريان الحياة في سياق مواجهة الأزمة الإنسانية. ومع ذلك، خلال الفترة الأخيرة من الأزمة التي دامت ٤٠ عاما، أجمع الجميع على ثلاثة طلبات مباشرة وبسيطة وصادقة. إنهم يريدون وظائف تدر مزيدا من الدخل، لكي يتسنى لهم مجرد البقاء على قيد الحياة بالاعتماد على أنفسهم. وهم يرغبون جهودا لمواجهة الأزمة الاقتصادية تدوم مدة أطول؛ جهودا توفر لهم وسيلة كريمة للبقاء على قيد الحياة وفرصة للتطلع إلى المستقبل. وهم يندشون الأمان، ليس فقط لأنفسهم ولكن أيضا لأحبائهم، وذلك الأمان يعني حرية التنقل للجميع؛ رجالا ونساءً على قدم المساواة. وينبغي أن يتيسر لنا تحقيق ذلك حتى في ظل بيئة العمليات الحالية.

وبدعم سخي من المانحين، تمكنت الجمعيات الإنسانية من تنسيق الجهود لمواجهة الأزمة الإنسانية الهائلة في أفغانستان بنطاق غير مسبق. فخلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى نهاية نيسان/أبريل، تمكن الشركاء في المجال الإنساني من تقديم شكل واحد على الأقل من أشكال المساعدة الإنسانية إلى ٢٠ مليون شخص، من بينهم ١٩,٣ مليون شخص من الفئات الضعيفة ذات الاحتياجات الإنسانية، و ٢٥٠ ٠٠٠ من العائدين عبر الحدود، و ٧٥ ٠٠٠ لاجئ، و ٩٥ ٠٠٠ من المتضررين من الفيضانات وغيرها من الأحداث المتصلة بالأحوال الجوية.

وزود أكثر من ١٩ مليون شخص بالغذاء، وقدمت الرعاية الصحية لأكثر من ٥ ملايين شخص، وعولج من سوء التغذية الحاد ٣ ملايين

الأحوال، حيث تتخفّض الإنتاجية، وغالبا ما تكون الخدمات التعليمية والصحية منعدمة.

وأود أن أؤكد بوضوح أن تلك المشاكل هي أصل كل المعضلات الاجتماعية الاقتصادية والسياسية التي واجهتها أفغانستان في الماضي ولا تزال تواجهها الآن. ولا بد من علاج تلك المشاكل إن أريد في أي وقت من الأوقات تحقيق نتائج اجتماعية واقتصادية مختلفة في أفغانستان. وتشهد أفغانستان حاليا ثاني موجة جفاف تتعرض لها على مدى سنوات متعاقبة، بينما تزيد التهديدات الجديدة وتُقاوم مواطن الضعف الموجودة أصلا، ومنها على سبيل المثال الفيضانات وتفشي الأمراض، وانتشار الجراد وأمراض الثروة الحيوانية التي تؤثر على المجتمعات الزراعية والأسر المعيشية، والكوارث الطبيعية مثل الزلزال الذي حدث مؤخرا.

وبصرف النظر عما نفعله، يجب الاهتمام بالمناطق الريفية الأفغانية على سبيل الأولوية، مع التركيز على النظم الزراعية والغذائية لمنع دورات الجوع. وينبغي علينا أن نساعد في النهوض بعملية التعافي الاقتصادي على مستوى القاعدة الشعبية يكون محورها إنشاء سلاسل القيمة وإقامة روابط بين المزارعين ومنتجي الأغذية والأسواق المحلية. وهذا بدوره سيحد من عمل الأطفال، ويحسن النتائج الصحية، ويهيئ بيئة مواتية للتنمية الاجتماعية والتغيير.

إن تحقيق ذلك سيمهد الطريق لكي تحل الزراعة البديلة محل زراعة الخشخاش، مما يمكننا من الاستفادة من الحظر الذي فرضته سلطة الأمر الواقع مؤخرا على زراعة الخشخاش والمخدرات. ومن الضروري أثناء تنفيذ ذلك أن نواصل الاهتمام على النحو الملائم بمسألة إزالة ذخائر الحرب غير المنفجرة المنتشرة. وتؤيد سلطات الأمر الواقع اتباع هذا النهج الذي يقوم على التشاور بين المستفيدين فيما يخص عملية التعافي، مما سيساعد أضعف الفئات.

ويتبع فريق الأمم المتحدة القطري حاليا هذه النهج بالفعل في المناطق الريفية من خلال نهج إقليمي يهدف إلى توجيه الدعم التقني والمالي مباشرة إلى المجتمعات المحلية والمؤسسات الصغيرة، وترميم

الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) بشكل عام خلال الفترة نفسها، بيد أن نطاقها الجغرافي اتسع ليشمل ١١ مقاطعة حيث كانت في السابق ست مقاطعات. ولا يمكننا أن نستبعد إمكانية زيادة عدم الاستقرار إذا حُرم الناس من حقوقهم، وإذا لم يروا أنفسهم مشمولين في الحكومة. وتهدف استراتيجيتنا للأشهر المقبلة إلى تعزيز التشاور السياسي والإدماج في الأجل الطويل. في غضون ذلك، نحن نتعامل مع سلطات الأمر الواقع لزيادة القدرة على التنبؤ في علاقاتنا.

حتى في الوقت الذي لا يزال فيه المجتمع الدولي وحركة طالبان متباعين بشأن مسائل حقوق الإنسان، والمرأة، والحقوق السياسية، ثمة مجالات يمكننا أن نتعاون فيها بشكل أفضل لتحسين حياة الأفغان، وإحراز تقدم بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك، مثل مكافحة المخدرات والقيام بعمل إزاء الألغام. ومن شأن وضع خطة للمصالح المشتركة أن يساعد على بناء الثقة والحد من سوء الفهم. ويشمل ذلك أنواعا من المساعدة التي تدعم مباشرة الاحتياجات الإنسانية الأساسية، بينما تتجاوز مجرد تقديم المساعدة الإنسانية، حيثما أمكن، إلى استدامة سبل العيش للأفغان العاديين، وفقا للاحتياجات الإنسانية الأساسية التي وصفناها سابقا في إحاطتي.

إن التحديات التي تنتظرنا كبيرة وستتطلب قدرا أكبر من الصبر، ولكن يجب أن نتحمل. وهذا أقل ما يستحقه الشعب الأفغاني. وما زلنا نعتقد أنه السبيل الوحيد للمضي قدما من أجل مصلحتهم ومصلحة المجتمع الدولي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد الأكبروف على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيد غريفيث.

السيد غريفيث (تكلم بالإنكليزية): اسمحو لي أن أنضم إلى أعضاء المجلس في الإعراب عن تعازينا لأسر الذين قتلوا وتضرروا جراء الزلزال المريع الذي وقع أمس.

أود أن أبدأ ببيان بالاعراب عن تأييدي الشديد لملاحظات السيد الأكبروف التي تضمنها بيانه الرائع والمفيد والشامل، الذي حدد فيه بوضوح المشاكل التي يواجهها هو وفريقه وشعب أفغانستان. وأعتقد أنه

طفل دون سن الخامسة ونساء حوامل ومرضعات، وزود ٣,٣ ملايين شخص بالمياه النظيفة والصرف الصحي والنظافة الصحية، وحصل ٣٧٤ ٠٠٠ طفل على دعم تعليمي، وزود ١,٢ مليون شخص بمأوى وأدوات منزلية، وقدمت خدمات الحماية لأكثر من مليوني شخص، وكل ذلك بفضل المساعدة السخية التي قدمها المجتمع الدولي.

وعلى الرغم من تلك الإنجازات، لا تزال الأزمة الإنسانية مستمرة وستتطلب دعما متواصلا على مدار عامي ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣. وسيتلقى المجلس إحاطة أكثر تفصيلا بشأن الاحتياجات الإنسانية في وقت لاحق من هذا الصباح من السيد مارتن غريفيث، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ.

رابعا، على الرغم من كل الصعوبات التي وصفتها بصدق، ما زلنا على قناعة تامة بأن اتباع استراتيجية قوامها التفاعل والحوار المستمران يظل السبيل الوحيد للمضي قدما من أجل شعب أفغانستان، وكذلك من أجل الأمن الإقليمي والدولي.

وفي هذا السياق، أود أن أرحب بتعيين الأمين العام للسفير ماركوس بوتسل، ممثل ألمانيا، نائبا جديدا للممثل الخاص للأمين العام للشؤون السياسية، وسيكون مسؤولا عن قيادة استراتيجية المشاركة السياسية.

ومن المهم التنويه ببعض العناصر.

لا تزال طالبان تمسك بزمam السلطة بمفردها تقريبا. ويعزى ظهور المعارضة المسلحة واستمرارها، إلى حد كبير، إلى التهميش السياسي. وقد تزايدت صعوبة التنبؤ بمجريات الأمور في البيئة الأمنية بوجه عام. ونشهد اشتباكات بين قوات سلطات الأمر الواقع والمعارضة السياسية المسلحة، وتحديدا في مقاطعتي بانشير وبغلان، فضلا عن هجمات بأجهزة متفجرة يدوية الصنع واغتيالات مدبرة ضد أهداف تابعة لسلطة الأمر الواقع ينفذها كل من المعارضة السياسية المسلحة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - ولاية خراسان. وتتصاعد هجمات المعارضة المسلحة على سلطات الأمر الواقع في أيار/مايو مقارنة بنيسان/أبريل. وقد انخفض عدد الهجمات التي شنها تنظيم

الأولى من هذا العام، طوال فصل الشتاء. ولكننا لا نستطيع أن نشعر بالرضا عن أنفسنا. فاليوم، يعاني ١٩ مليون شخص، أو ما يقرب من نصف السكان، من انعدام الأمن الغذائي، بما في ذلك ٦,٦ مليون شخص، وهذا رقم مذهل، ويصل إلى مستويات الطوارئ. وهو أعلى رقم في أي بلد في العالم معرض لخطر ظروف شبيهة بالمجاعة.

إنني أتكلم هنا جزئياً في السياق الإنساني الاستثنائي الذي وافق عليه المجلس باتخاذ القرار ٢٦١٥ (٢٠٢١) في كانون الأول/ديسمبر. وكان تنفيذه السريع من جانب الدول الأعضاء حاسماً لضمان استمرار قدرة الشركاء في المجال الإنساني على تلقي الأموال والقيام بعملهم. ويوجد حالياً أكثر من ١٩٠ شريكاً في أفغانستان يقدمون المعونة الأساسية لملايين الأشخاص كل يوم. وقد وصل التوسع في الاستجابة الإنسانية حتى الآن، كما سمعنا، إلى ٢٠ مليون شخص في جميع مقاطعات البلاد البالغ عددها ٤٠١ مقاطعة، وإن كان من الواضح أن تأثيره متفاوت تبعاً للمقاطعة. وتشمل تلك العملية جميع القطاعات، والمساعدة الغذائية تمثل الجزء الأكبر، ولكنها تشمل أيضاً المأوى والصحة والتغذية وغير ذلك الكثير.

إن أحد عناصر السياق الإنساني الاستثنائي للمجلس هو إمكانية تحويل ودفع الأموال والموارد الاقتصادية اللازمة للبرامج الإنسانية إلى كيانات عامة مثل الوزارات التنفيذية، والمرافق الصحية، وشركة الكهرباء المملوكة للدولة. وبوسعني أن أؤكد للمجلس أن المجموعات الإنسانية التي تقدم المساعدة في أفغانستان تأخذ عملية رصد البرامج والتحويلات المالية على محمل الجد. ويجري إنشاء وحدة رسمية للتخفيف من حدة المخاطر تحت قيادة السيد الأكبروف نفسه، كما أنشئت بالفعل فرقة عمل تتألف من منظمات تعمل في البلد. والأهم من ذلك، ضاعفت المنظمات الإنسانية من نظمها الخاصة للتقليل إلى الحد الأدنى من مخاطر اختلاس الأموال والموارد الاقتصادية أو تحويلها. وتشمل تلك التدابير عمليات التحقق الفوري، ومطابقة البيانات، والتحقق من الصور، وشهادات إنجاز المشاريع، وآليات الشكاوى، وهي إجراءات تركز على تجارب تمت في جميع أنحاء العالم، ولكنها ذات صلة وأهمية وضرورة خاصة في أفغانستان اليوم. قبل إجراء المعاملات،

انتهى بمسألة الحاجة إلى التعامل مع سلطات الأمر الواقع بالنيابة عن شعب أفغانستان، على الرغم من صعوبة ذلك على نحو متزايد. تحية إكبار للسيد الأكبروف.

كما يعلم أعضاء المجلس، فقد زرت أنا شخصياً أفغانستان مرتين - بخلاف السيد الأكبروف، الذي يعيش هناك - للعمل مع حركة طالبان، وهي سلطات الأمر الواقع، ولرؤية ما يجب على الأفغان أن يواجهونه كل يوم بصورة مباشرة. ومما لا شك فيه أننا سنسمع المزيد عن ذلك من مقدمي الإحاطات من المجتمع المدني. وخلال زيارتي الأخيرة، في آذار/مارس، تذكرت مدى اليأس الذي وصلت إليه الحالة. لقد مررت بتجربة مريعة، كالتجارب التي مر بها كثيرون غيري، وتجربتي تتمثل في زيارة مستشفى في كابول الذي ليس حتى خارج المدينة، حيث إن رؤية أطفال يعانون من سوء التغذية هناك، مشهد لن أنساه بسهولة، مع أنني شهدت تلك التجارب طوال حياتي، ولكن يظل الأمر صامداً حقاً.

وكما قال السيد الأكبروف، فإن أفغانستان تشهد أسوأ جفاف منذ ما يقرب من ٣٠ عاماً، وقد أثر ذلك الجفاف على ثلاثة أرباع مقاطعاتها، بالإضافة إلى كل شيء آخر يعانيه البلد، مما يعني أن من المتوقع أن يكون إنتاج المحاصيل في موسم الحصاد هذا أقل من المتوسط. ومعظم الأسر الريفية، كما قلنا في مناسبات أخرى، سوف تستهلك مخزونات الغذاء بدرجة خطيرة جداً في وقت مبكر من هذا الموسم الهزيل. مرة أخرى، كما سمعنا من السيد الأكبروف، لا يزال الاقتصاد المحرك الرئيسي للحاجة الإنسانية في جميع أنحاء أفغانستان. ويوجد هناك الآن ٢٥ مليون شخص يعيشون حالة فقر، وهذا العدد أكبر من ضعف العدد في عام ٢٠١١. إن الفقر السبب الأكثر شيوعاً الذي يحمل الناس على مغادرة منازلهم في أفغانستان، في حين أن نقص المال يمثل العائق الرئيسي أمام الوصول إلى الخدمات الأساسية، مثل الرعاية الصحية والكهرباء. واليوم، تنفق الأسرة المعيشية المتوسطة ما يقرب من ثلاثة أرباع دخلها على الغذاء وحده. وقد سمح لنا توسيع نطاق الاستجابة الإنسانية بتجنب مجاعة محتملة، وقدم السيد الأكبروف أرقاماً عن الأشخاص الذين تم الوصول إليهم في الأشهر

والعائق الثاني الذي نواجهه يتعلق بالتعاون بين المنظمات الإنسانية وسلطات طالبان القائمة بحكم الواقع. ويؤسفني القول إن السلطات الوطنية والمحلية تسعى بشكل متزايد إلى الاضطلاع بدور في اختيار الجهات المستفيدة وفي توجيه المساعدة إلى الأشخاص المدرجين على قوائم أولوياتها الخاصة، مع الإشارة في الوقت نفسه إلى مستوى شبه شامل من الاحتياجات، وهو ما يتعارض تماما مع الوعود التي قطعت لي ولزملائي في أيلول/سبتمبر الماضي، ولعلكم تتذكرون، سيدي الرئيس.

ونشهد أيضا مزيدا من الطلبات من جانب طالبان للحصول على بيانات ومعلومات عن الميزانية وعقود الموظفين. وتلك مسألة طال أمدها ابتليت بها علاقتنا مع طالبان لعقود. وتواجه المنظمات غير الحكومية على وجه الخصوص صعوبات مستمرة لدى محاولتها تعيين نساء أفغانيات في بعض الوظائف.

وهناك اليوم عدد أكبر من حالات التدخل مقارنة بالأشهر السابقة، ومعظمها يتم حله من خلال التواصل مع سلطات الأمر الواقع ذات الصلة. ومع ذلك، كلما تم حل مسألة برزت أخرى، وأحيانا في نفس الموقع ومع نفس الإدارات. وهناك شعور بالإحباط بات الآن أوضح بالنسبة لمنظمات المعونة والمجتمعات المحلية والسلطات المحلية. ويتسبب التدخل في تأخير البرامج، وبطبيعة الحال، يقوض فرص الحصول على الخدمات.

وحالة النساء والفتيات لا تزال الآن، كما كانت في أي وقت مضى، مثيرة للقلق - بل في الواقع، إنها أسوأ من ذي قبل. إن إعلان سلطات الأمر الواقع في مارس/آذار عن عدم إعادة فتح المدارس الثانوية للفتيات على مستوى أعلى من الصف السادس يؤثر على أكثر من مليون تلميذة في المرحلة الثانوية. لقد كان هذا الإعلان خطأ فادحا في ذلك الوقت، ولم يتم إلغاؤه. ولا توجد حكومة في أي بلد آخر في العالم تحظر على الفتيات الالتحاق بالمدارس الثانوية. وهذا يتعارض مرة أخرى نصاً وروحاً مع الوعود التي قطعت للأمم المتحدة في العام الماضي.

تكفل الوكالات التحقق أولا من الشركاء والموردين في ضوء القائمة الموحدة لمجلس الأمن. وعلى الرغم من الظروف الصعبة، تحاول الوكالات والشركاء التأكد أثناء عمليات التوزيع من وجود ممثلي المجتمع المحلي ومسؤولي الإدارات أيضا لرصد التسليم. وبطبيعة الحال، فإن عمليات الأمم المتحدة، كما هو متبع في أماكن أخرى، تتطوي أيضا على الرصد بعد التوزيع. ولكن بينما نصل إلى أعداد قياسية من الناس في عمليات التوزيع، لا يزال أماننا تلة عالية يتعين علينا تسلفها، كما ذكرنا السيد الأكبروف. وفي ذلك الصدد، أود أن أذكر ثلاثة مجالات أعتقد أن تتطوي على عقبات.

أولا، إن النظام المصرفي الرسمي مستمر في منع التحويلات بسبب الإفراط في إزالة المخاطر، مما يؤثر على قنوات الدفع ويسبب انهيارات في سلاسل التوريد. وأبلغ حوالي نصف المنظمات التي ردت على آخر دراسة استقصائية للرصد أجراها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية عن صعوبات في تحويل الأموال إلى أفغانستان، ومن ثم فإن عدد المنظمات المجيبة التي ذكرت الشيء نفسه في تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي بلغ ٨٧ في المائة، في حين أن ذلك لا يزال يمثل مشكلة. وبالتالي فإن الاتجاه إيجابي، ولكن الأرقام لا تزال مثيرة للقلق. وبينما تحسنت الحالة، لا تزال التحديات قائمة. ويواجه نحو ٨٠ في المائة من المنظمات تأخيرات في تحويل الأموال، حيث أفاد ثلثاها بأن مصارفها الدولية لا تزال ترفض التحويلات، وهو بالضبط السبب الذي صُم الاستثناء لتقاعده. ويفيد أكثر من ٦٠ في المائة من المنظمات بأن عدم توفر النقد داخل البلد يمثل عائقا برنامجيا.

على الرغم من الجهود المبذولة لإيجاد حل مؤقت لفشل النظام المصرفي من خلال ما يسمى بمرقق التبادل الإنساني، فقد شهدنا تقدما محدودا، بسبب مقاومة ذلك من جانب سلطات الأمر الواقع، وينبغي علي أن أذكر ذلك هنا. هذه المشكلة لن تُصلح نفسها بنفسها. سيتعين معالجة الأسباب الكامنة وراء انهيار النظام المصرفي الرسمي تحت قيادة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وأعلم أن البعثة تبذل كل ما في وسعها للقيام بذلك. وفي غضون ذلك، نحتاج إلى هذا المرفق المخصص للتبادل في مجال العمل الإنساني للسماح بإتمام عمليات النقل التي نرى أنها لا تزال تواجه تحديا.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة حكيم.

السيدة حكيم (تكلمت بالإنكليزية): اسمي يلدا حكيم، وأنا مراسلة دولية ومقدمة أخبار في هيئة الإذاعة البريطانية.

وكما ذكر، حدثت خلال الساعات الـ ٤٨ الماضية تطورات رهيبة في أفغانستان، حيث خلف الزلزال الذي ضرب شرق البلد أكثر من ١٠٠٠ قتيل. والمئات من الأسر الآن بدون مأوى، وهناك تقارير عن أشخاص ما زالوا مدفونين تحت الأنقاض.

لقد جئت إلى هنا اليوم، ليس كناشطة أو مقررة سياسات، ولكن كصحفية وشخص يقدم التقارير من أفغانستان على مدى السنوات الـ ١٥ الماضية. كما جئت إلى هنا اليوم بصفتي إحدى بنات أفغانستان. إن لدي صلة شخصية وثيقة جدا مع ذلك البلد. إنه البلد الذي ولدت فيه.

وفي بياني اليوم، أمل أن أشاطركم بعض ملاحظاتي المستمدة من سنوات عملي في تقديم التقارير عن أفغانستان. وأمل أيضا أن أتمكن من أن أنقل إلى أعضاء مجلس الأمن بعض الأسئلة التي كثيرا ما يطرحها علي الأفغان، ولا سيما النساء والفتيات في البلد، اللاتي تكتسي أصواتهن أهمية بالغة وينبغي الاستماع إليهن في هذا الوقت.

لقد كان لاستيلاء طالبان على السلطة في أفغانستان في ١٥ آب/أغسطس من العام الماضي أثر تحويلي على وضع النساء والفتيات في المجتمع الأفغاني. ويصادف اليوم مرور ٢٧٩ يوما على منع طالبان الفتيات المراهقات من الذهاب إلى المدرسة. وكما قال السيد غريفيث، فإن أفغانستان هي الآن البلد الوحيد في العالم الذي تمنع فيه الفتيات من تلقي التعليم. إنهن محرومات من دخول فصولهن الدراسية ببساطة بسبب نوع جنسهن. وأجبرت ملايين الفتيات الأفغانيات في جميع أنحاء أفغانستان على توقع حياة بدون تعليم نظامي.

وخلال آخر زيارة لي إلى البلد، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، التقيت بشيلا دوست البالغة من العمر ٤٢ عاما. لقد حبست شيلا دموعها وهي تخبرني عن اليوم الذي اصطحبت فيه طفلها الصغيرين للتظاهر ضد القيود التي تفرضها طالبان على تعليم الفتيات. وروت

والإعلانات الأخرى، بما في ذلك اشتراط سفر النساء لمسافات معينة مع محرم، أو مرافق، تزيد من تقييد قدرة المرأة على الحصول على المساعدة والخدمات المنقذة للحياة.

والعائق الثالث هو ببساطة عدم توافر التمويل الكافي لدينا. وكان السيد الأكيروف محقا تماما بشأن سخاء الدول الأعضاء؛ فقد كان كبيرا. ومع ذلك، لم يتم تلقي سوى ثلث الموارد اللازمة لخطة الاستجابة الإنسانية لهذا العام. ولدينا خطة استجابة تزيد ميزانيتها قليلا عن ٤ مليارات دولار. ولم نلق سوى ثلث هذا المبلغ، على الرغم من التعهدات التي قطعت بتقديم نحو ٢,٤ مليار دولار عند إطلاقنا للخطة في مارس/آذار. ولم يتم بعد تحويل العديد من تلك التعهدات إلى مدفوعات.

إننا نواجه فجوة تمويلية بقيمة ٣ مليارات دولار خلال الأشهر الستة الأخيرة من هذا العام. وربما تكون أفغانستان في وضع صعب من حيث الفجوة بين التمويل والاحتياجات مثل أي مكان آخر في العالم. وأود أن أعرب مرة أخرى عن تأييدي للنقاط التي أثارها السيد الأكيروف. والآن ليس وقت التردد. وبدون التدخل وتوفير التمويل والمساعدة الإنسانية والخدمات الأساسية، سيواجه شعب أفغانستان شتاء آخر مفعما بالسخط والمتاعب والألم. وسيستمر الجفاف - ونكاد ننسى ذلك - وسيلحق أضرارا بالغة بغلات المحاصيل، وسيصبح ٦,٦ ملايين شخص في أفغانستان على شفا كارثة.

واعتقد أن مجتمع المعونة في أفغانستان قد تمكن من تحقيق إنجازات باهرة خلال العام الماضي، ولكن ما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله، ويمكن عمل المزيد. ويجب أن نعالج الشلل الاقتصادي والمصرفي. ويجب علينا توسيع أثر عملنا وتحسينه في جميع أنحاء البلد. ولا بد لنا من أن نواصل مناصرة الحقوق، ولكن الأهم من ذلك أن هذا هو المجال الذي يتعين علينا أيضا المشاركة فيه، بمن فينا السيد الأكيروف. والآن ليس الوقت المناسب للانسحاب وترك أفغانستان أمام مستقبل قاتم. لقد حان الوقت الآن لمضاعفة جهودنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد غريفيث على إحاطته.

أفراد أسرهن الذكور عند انتهاك هذا المرسوم. وفي ٢١ أيار/مايو، أمرت وزارة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر التابعة لطالبان جميع مقدمات البرامج في التلفزيون بتغطية وجوههن، مشيرة إلى أن القرار نهائي ولا مجال لمناقشته.

ورداً على ذلك، ارتدى مقدمو البرامج الذكور في العديد من القنوات الإخبارية الرئيسية في أفغانستان أقنعة على الهواة تضامناً معهم. وأخبرتني مقدمة الأخبار فريدة سيال من محطة TOLONews أنها تشعر كل يوم بأن جزءاً منها يموت وأن غطاء الوجه يجعل من الصعب جدا التكلم والتنفس، لا سيما عند ارتدائه لفترات طويلة أثناء البث.

لقد قمت كصحفية بتغطية مناطق حرب عديدة. وشهدت إراقة الدماء والدمار الناجم عن النزاعات. ومع ذلك فإن ما يحدث في أفغانستان فريد من نوعه. وعلى حد علمي، فإنه التغيير الأسرع والأهم في وضع المرأة الذي يحدث في أي مكان في العالم في التاريخ الحديث. فقبل عام كانت الفتيات الأفغانيات يلتحقن بالمدارس. وكانت المرأة الأفغانية تشغل مناصب السلطة في المجتمع الأفغاني. وقد ألغي كل ذلك بسرعة استثنائية.

وأنا هنا أيضاً بصفتي قائمة بالعمل الخيري. وفي عام ٢٠١٨، تم إنشاء مؤسسة يلدا حكيم، وعلى مدى ثلاث سنوات رعت المؤسسة منحة دراسية للطالبات من الجامعة الأمريكية في أفغانستان ودعمتهن في الحصول على فرص التعليم العالي في جامعة جورج تاون في قطر وجامعة أكسفورد في المملكة المتحدة. واليوم، تواصل المؤسسة عملها لإيجاد فرص للتعليم للأفغان، وخاصة الفتيات والنساء. إن الطلب على التعليم بين الشباب الأفغان أكبر من أي وقت مضى، ولكن الفرص أقل بكثير. والأسئلة التي أسمعها كثيراً في أوساط الشباب الأفغان هي ما إذا كان المجتمع الدولي يستطيع تقديم المزيد من المنح الدراسية وكيف يمكن الاستفادة من التكنولوجيا لمساعدة الأفغان الذين لا يستطيعون مغادرة أفغانستان في مواصلة التعلم.

أعرب عن امتناني لحكومة ألبانيا على دعوتي إلى التكلم أمام المجلس اليوم. ومع ذلك، فإن السؤال الذي تطرحه علي النساء

لي كيف شرحت لأطفالها أنهم يخاطرون بحياتهم من أجل الاحتجاج، لكنه كان ثمناً يستحق أن ندفعه إذا ساعد على تمكين الفتيات من العودة إلى المدرسة.

وقبل سيطرة طالبان على أفغانستان، كانت، وهي أم لثلاثة أطفال، معلمة في مدرسة ثانوية. ومع ذلك فعلى غرار ملايين الموظفات الأخريات في الحكومة، أمرت شيلاً بالتوقف عن الذهاب إلى العمل. وهي تقبع الآن في المنزل إلى جانب ابنتها مرسال البالغة من العمر ١٢ عاماً، التي منعت من الذهاب إلى المدرسة.

كانت شيلاً مراهقة عندما وصلت طالبان إلى السلطة لأول مرة، في تسعينيات القرن الماضي. وأخبرتني أنها لا تريد أن تحرم ابنتها من التعليم كما حصل معها. كان لدى شيلاً آمال كثيرة من أجل مستقبل ابنتها ومستقبل طالباتها. لكنها تشعر الآن بأنها خائنتهن حيث أوجت إليهن بأن تكون لديهن أحلام كبيرة. وهذه الأم التي لديها ثلاثة أطفال، شأنها شأن كثير من النساء الأفغانيات الشجاعات الأخريات اللاتي لا يعرفن الخوف، ترفض استبعادها من الحياة العامة، وأخبرتني بأنها ستواصل الكفاح من أجل حقوق الفتيات والنساء الأفغانيات. إن هذا التصميم الذي لا يلبس هو الذي يمنح شيلاً ومجموعة صغيرة من النساء الشجاعة للنزول إلى الشوارع من أجل الاحتجاج - والمخاطرة بالتعرض للضرب أو الاعتقال أو ما هو أسوأ من ذلك.

وأخبرتني بعض المتظاهرات اللواتي تحدثت إليهن عن قيام مسلحي طالبان بتوجيه الأسلحة نحوهن ورشهن برذاذ الفلفل وكيل الشتائم لهن. وما فتئنا نسمع أيضاً تقارير مثيرة للقلق تفيد بأن طالبان تختطف بعض المتظاهرات وتحتجزهن. وقد أثارت حالات الاختفاء الذعر في جميع أنحاء المجتمع المدني الأفغاني. وأخبرتني إحدى الناشطات، وتدعى مارزيا، أنها ما زالت تتلقى تهديدات هاتفية، وليس أمامها الآن خيار سوى التنقل من منزل آمن لآخر.

وفي الشهر الماضي فقط، في ٩ أيار/مايو، أمرت طالبان النساء والفتيات الأكبر سناً بتغطية وجوههن في الأماكن العامة وتجنب الخروج من المنزل على الإطلاق، إن أمكن. وستفرض عقوبات على

في ولايات بانشير وبغلان وتخار يتعرضون للاعتقال التعسفي أو القتل أو التعذيب أو التهجير القسري. وفي ١٠ حزيران/يونيه، أُلقت طالبان القبض على زمان الدين، وهو طالب طاجيكي، مع شقيقه في بانشير. وطلبوا منه الكشف عن أماكن قواعد "جبهة المقاومة الوطنية". وعندما قال إنه لا يعرف، قطع عناصر طالبان إحدى أذنيه وأطلقوا النار عليه في عينه وألقوه من فوق جبل. كما قُتل شقيقه. إن هذا هو الوجه الحقيقي لحركة طالبان، التي تسعى إلى الحصول على اعتراف المجلس وشرعيته.

ووفقا لنشطاء محليين، يهاجم عناصر قبائل الكوشي منذ آذار/مارس السكان من الهزارة في مقاطعات بهسود ومالستان وجاغوري والشيخ علي، مما أسفر عن مقتل وإصابة ٣١ شخصا وحرقت مئات المنازل واحتجاز ٢١ شخصا كرهائن، معظمهم لا يزالون في عداد المفقودين. كما جرى استهداف الهزارة في ثمانية انفجارات وقعت في نيسان/أبريل وحده، ولكن إدانة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لتلك الهجمات لم تشر حتى إلى الأصل العرقي للضحايا. وأود أن أسأل مجلس الأمن: كم فرد آخر من أبناء الهزارة يجب قتلهم لكي يعترف بهذه الأعمال بوصفها جريمة إبادة جماعية، تُرتكب بقصد إهلاك جماعة قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية إهلاكاً كلياً أو جزئياً؟

في آذار/مارس، اتخذ المجلس خطوة هامة بتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة وبوضع حقوق الإنسان، بما فيها حقوق المرأة، في صميم عملها. وبينما خذلتنا البعثة في الماضي، فإن لديها الآن القدرة على خدمة الشعب الأفغاني خدمة مجدية في المستقبل. وعلى الرغم من الانتهاكات العديدة الصادمة مثل تلك التي ذكرتها للتو، لم تبلغ بعثة الأمم المتحدة علناً عن تلك الفضائع حتى الآن، كما أنها لم تنشر تقريراً دورياً عن حماية المدنيين منذ تموز/يوليه ٢٠٢١. وفي كثير من الحالات، كانت الأرقام التي أبلغت عنها البعثة أقل بكثير من العدد الحقيقي. فعلى سبيل المثال، أبلغت بعثة الأمم المتحدة عن وقوع ١٠ عمليات قتل خارج نطاق القضاء لأفراد متهمين بالانتماء إلى "جبهة المقاومة الوطنية" خلال الأشهر الخمسة الماضية، في حين عثرت المجتمعات المحلية على ١٠ جثث في نهر بانشير خلال فترة

والفتيات الأفغانيات مرارا وتكرارا هو ما إذا كن قد نُسين. فهل يهتم العالم الخارجي، وإذا كان الأمر كذلك، فما الذي هو مستعد للقيام به؟ وأود أن أطلب إلى أعضاء المجلس أن يسألوا أنفسهم عن الإجابة التي سيقدّمونها لنساء وفتيات أفغانستان عندما يطرحن ذلك السؤال.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة حكيم على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيدة رويان.

السيدة رويان (تكلمت بالإنكليزية): أنا يلدا رويان من أفغانستان، أسوأ بلد في العالم بالنسبة للنساء والبلد الوحيد الذي لا يُسمح فيه للفتيات بالذهاب إلى المدرسة بعد الصف السادس. وأنا أمثل "قويس أمبليفيد"، وهي منظمة إنسانية نسوية، كما أنني عضو مؤسس في "مجموعة الدفاع عن المرأة الأفغانية". إن قلبي مع شعبي الذي ضربته الزلزال. فألم حفر عدد لا يحصى من القبور في يوم واحد مدمر، وقد كابدناه مرارا وتكرارا.

حذرت النساء الأفغانيات مجلس الأمن من أن وعود حركة طالبان باحترام حقوق المرأة غير حقيقية. وتم تجاهلنا، ونحن الآن ندفع ثمن إهمال المجتمع الدولي، بما في ذلك كل من يجلسون حول هذه الطاولة. ففي ظل حكم طالبان، نشهد فضائع وحشية وجوعاً شديداً وقمعاً لحقوقنا الإنسانية. وتوقف النشاط والصحفيون عن العمل خوفاً من الانتقام. ومنذ آب/أغسطس، أعلنت طالبان عن أكثر من ٣٠ سياسة تقصي النساء بشكل منهجي عن الحياة العامة، ولم يتصدر سوى بعضها عناوين الصحف الدولية.

وتقرض طالبان هذه المراسيم من خلال التهيب والعنف. فعلى سبيل المثال، عذبت عناصر طالبان قابلة شابة في مزار شريف بوحشية وقتلوا في نيسان/أبريل. فقد بتروا ساقها وطعنوها ثم أطلقوا النار عليها ١٢ مرة لمجرد أنها امرأة ولكونها من الهزارة. ومع ذلك، لا تزال النساء الأفغانيات يخاطرن بحياتهن من خلال الاحتجاج على هذه الانتهاكات لحقوقهن الإنسانية من قبل طالبان. وبالإضافة إلى ذلك، تم استهداف مئات المسؤولين السابقين، فضلا عن أي شخص يقاوم حكم طالبان، أو تعذيبهم أو قتلهم. ولا يزال الطاجيك

في غضون ٦٠ يوما. وقد جدد المجلس يوم الإثنين الاستثناءات من حظر السفر لـ ١٣ من قادة طالبان. وبينما يمثل استبعاد اسمي سعيد أحمد شهيد خيل وعبد الباقي بصير أول شاه من قائمة المشمولين بتلك الاستثناءات وتقصير مدتها خطوتين إيجابيتين، فإن المجتمع المدني الأفغاني يشعر بخيبة أمل عميقة لأن مجلس الأمن لم يبعث برسالة أقوى إلى حركة طالبان مفادها أن تجاهلها المطلق لحقوق الإنسان يغلق الباب أمام أي حوار آخر. وإذا كانت المرأة الأفغانية غير قادرة على التنقل بحرية، فلماذا ينبغي أن يكون عناصر طالبان قادرين على ذلك؟ وخلال السنتين يوما المقبلة، ينبغي للمجلس أن يرصد عن كثب سياسات طالبان بشأن حقوق المرأة. وإذا لم تتراجع الحركة عن سياساتها الأخيرة التي تنتهك حقوق المرأة، بما في ذلك الحظر المفروض على تعليم الفتيات والقيود المفروضة على تنقل المرأة ولباسها وحققها في العمل أو قامت بسن أي قيود أخرى، ينبغي للمجلس ألا يجدد الاستثناءات من حظر السفر وألا يرفع تجميد الأصول المفروض على أي من قادة طالبان. وينبغي للمجلس أيضا إنهاء الاستثناءات الممنوحة لعبد الحق واثق، المدير العام للمخابرات، وفضل محمد مظلوم، نائب وزير الدفاع، المسؤولين عن انتهاكات لحقوق الإنسان، تشمل اعتقال واحتجاز وقمع المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين. وينبغي للمجلس أن يدعو بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان إلى إعطاء الأولوية لتيسير إجراء حوار شامل للجميع بين الأفغان بمجرد تعيين الممثل الخاص الجديد للأمين العام. وتشوب عملية الدوحة، التي أيدتها مجلس الأمن، عيوب فادحة لأن التفاوض عليها أجري بدون مشاركة الأفغان. غير أن السبيل الوحيد الممكن لتحقيق السلام هو الحوار الأفغاني الشامل للجميع الذي دعا إليه المجلس. ويجب أن تكفل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان مشاركة جميع الأفغان، بمن فيهم النساء، وجميع الجماعات العرقية. فلن يؤدي ترك أفغانستان في أيدي ديكتاتورية خطيرة وغير كفؤة سوى إلى إدامة الفقر والعنف.

وأحث أعضاء المجلس أيضا على دعم جميع الجهود الرامية إلى مساءلة طالبان عن انتهاكاتها السابقة والجارية. وينبغي للمجلس أن

الأسبوعين الماضيين وحدها. وبالإضافة إلى ذلك، يعنقد الكثير من الأفغان أن بعثة الأمم المتحدة تفتقر إلى الحياد عند التعامل مع طالبان وأنها تغطي على فضائلها. وينبغي للبعثة أن تسأنف الإبلاغ العلني المنتظم على الفور وينبغي أن تتضمن جميع تقاريرها معلومات دقيقة وصريحة تعبر عن الحقائق على أرض الواقع.

ولم تشكل حركة طالبان حكومة تمثيلية. ولم نر حتى الآن أي جهود ذات مغزى من جانب بعثة الأمم المتحدة لتيسير إجراء حوار شامل للجميع بين الأفغان وحركة طالبان والمجتمع الدولي من أجل وضع أفغانستان على طريق السلام. ولكي تكون البعثة ذات مصداقية في أعين الأفغان، فإنها يجب أن تعطي الأولوية لمشاركة مختلف المنظمات النسائية الأفغانية والسياسيين الأفغان في المنفى. ولا يمكنها أن تتواصل مع قادة طالبان وحدهم في أي عملية سياسية مستقبلا.

إن البعثة مُطلبة بتنسيق إيصال المساعدة الإنسانية إلى جميع الأفغان دون تمييز. ومع ذلك، تواصل حركة طالبان التلاعب بتوزيع المعونة وكفالة استفادة أتباعها ومناطقها من تلك المساعدة وعدم استفادة الأسر المعيشية التي ترأسها نساء والجماعات العرقية المهمشة منها، وهو ما يبين لماذا لا يمكن أن يكون احترام حقوق الإنسان ذا أهمية ثانوية مقارنة بالشواغل الإنسانية. وإذا فشلت بعثة الأمم المتحدة في ضمان تحقيق المساءلة عن تحويل وجهة المعونة، فإن حركة طالبان ستواصل أنشطتها الإرهابية باستخدام معونة الأمم المتحدة.

وبينما تساور أعضاء المجتمع المدني الأفغاني شكوك عميقة في التزام المجلس، فقد أرادوا مني أن أبلغ أعضاء المجلس بأن إدانة انتهاكات طالبان لن تنجح إلا إذا كانت مدعومة بالعمل. فليس أمن أفغانستان واستقرارها وحدهما على المحك. وفي ظل حكم طالبان، يتحول بلدنا بسرعة مرة أخرى إلى المأوى المفضل للجماعات الإرهابية التي لن تتوقف أنشطتها عند حدودنا. ولذلك، ندعو المجلس إلى اتخاذ الإجراء التالي:

ينبغي له أن ينهي جميع الاستثناءات الممنوحة لقادة طالبان الخاضعين للجزاءات إذا لم يُحرز أي تقدم في مجال حقوق المرأة

ومنذ انعقاد الجلسة العادية الأخيرة بشأن أفغانستان في آذار/مارس، عقد المجلس جلستين استثنائيتين لمناقشة التدهور المستمر لحالة حقوق الإنسان في أفغانستان، ولا سيما القرارات السلبية التي اتخذتها طالبان لفرض القيود على تعليم الفتيات ومشاركة المرأة في الحياة العامة. وبصوت موحد، دعا مجلس الأمن طالبان إلى التراجع بسرعة عن هذه السياسات والممارسات، بما في ذلك القيود التي تحد من إمكانية حصول النساء والفتيات على التعليم وفرص العمل وتمتعهن بحرية التنقل. فهذه القيود لا تقضي على فرص أفغانستان في الاستجابة لحالة إنسانية واقتصادية صعبة والتعافي منها فحسب، بل إنها تحد أيضا من الأمل في تحقيق الاستقرار والسلام في أفغانستان. وعندما يناقش مجلس الأمن اليوم كيفية التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يكفل إيصال المساعدات الإنسانية والدعم لتلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية في أفغانستان، يجب علينا أن نحث طالبان مرة أخرى على بذل المزيد من الجهد للتخفيف من حدة الأزمة الإنسانية والحد من اتخاذ إجراءات تفاقم أزمة حقوق الإنسان.

وترحب النرويج بالزيارة الأخيرة التي قام بها مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في أفغانستان. ونكرر ما أعرب عنه من قلق إزاء التقارير التي تفيد بتعرض مسؤولين حكوميين سابقين وأفراد من قوات الأمن ومدعين عامين وقضاة وصحفيين وعاملين في وسائل الإعلام للاعتداء والقتل والاختفاء، فضلا عن الأعمال الانتقامية الأخرى التي تستهدف من يعربون عن رأيهم في مجتمع يحكمه الخوف وليس القانون. وتقع على عاتق سلطات الأمر الواقع مسؤولية إنهاء جميع عمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفيين، بما في ذلك الاحتجاز مع منع الاتصال، فضلا عن التعذيب والإعدام خارج نطاق القضاء. ونحث سلطات الأمر الواقع أيضا على الشروع في إجراء التحقيقات في حالات الاختفاء، بما في ذلك حالة اختفاء علياء عزيزي، رئيسة سجن هرات للنساء، التي اختفت في أكتوبر/تشرين الأول.

إن حماية المدنيين والكرامة الإنسانية شرط مسبق للمصالحة وتحقيق السلام. وتشعر النرويج بالقلق إزاء تصاعد أعمال العنف

يدعم ولاية المقرر الخاص المعني بأفغانستان ويوفر له كامل الموارد ويكفل له إمكانية الوصول الكامل إلى جميع أنحاء البلد. وينبغي له أن يدعم إنشاء بعثة لتقصي الحقائق أو آلية تحقيق أخرى لرصد انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان التي ترتكبها جميع الأطراف وجمع الأدلة والإبلاغ عنها بانتظام. وإذا أراد المجلس من طالبان أو أي أحد آخر، أن يأخذ على محمل الجد، يجب أن يلتزم أعضاؤه بكلماتهم الداعمة لحقوق المرأة. ويجب على المجلس أن يحاسب بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان عن تنفيذ ولايتها ويجعل طالبان تدفع ثمن معاملتها المروعة للنساء. ويجب أن تتوقف طالبان عن قصر رعايتها للمرأة الأفغانية على الجوائز وعبارات الشفاء الفارغة. ويتمتع أعضاء مجلس الأمن، بشكل جماعي وبصورة فردية، بقوة وموارد كبيرة. وأحثهم على استغلالها لاتخاذ إجراءات حقيقية واستعادة كرامة جميع الأفغان وحقوقهم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة رويان على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة هايمرياك (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): أود بداية أن

أعرب عن تعازينا للمتضررين من الزلزال المدمر الذي ضرب شرق أفغانستان أمس. وتتقل هذه الكارثة كاهل المدنيين المتضررين بشدة بالفعل من أزمة إنسانية واقتصادية وأزمة في مجال حقوق الإنسان. وعليه، يجب كفالة الوصول الآمن ودون عوائق للمساعدات الإنسانية.

وأود أيضا أن أشكر السيد غريفيث والسيد الأكبروف على ما أطلعانا عليه من مستجدات مفيدة بشأن الحالة في أفغانستان والعمل الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وفقا لولايتها الجديدة وتقديم المساعدات الإنسانية والدعم للاحتياجات الإنسانية الأساسية. ونتقدم بخالص الشكر أيضا للسيدة رويان على الرسالة القوية التي بعثتها، بما في ذلك أهمية احترام حقوق الإنسان العالمية للنساء والفتيات الأفغانيات، وللسيدة حكيم على مشاطرتها أفكارها وآرائها.

مهامه الرقابية للحيلولة دون أي تحويل محتمل للأموال وإساءة استخدام الإعفاءات من الجزاءات. ونحيط علما بالإحاطة التي قدمها منسق الإغاثة في حالات الطوارئ بشأن تنفيذ القرار والشواغل التي أعرب عنها. ونأمل أن تستفيد وكالات الأمم المتحدة وشركاؤها في تقديم المساعدات من الاستثناءات الإنسانية التي يتضمنها هذا القرار استفادة كاملة، فضلا عن التصدي للانحرافات. وفي هذا السياق، نؤكد من جديد أن المساعدة الإنسانية ينبغي أن تستند إلى مبادئ الحياد والنزاهة والاستقلالية. وينبغي أن يكون صرف المعونة الإنسانية غير تمييزي ومتاح للجميع، بغض النظر عن الأصل العرقي أو الدين أو المعتقد السياسي. وينبغي أن تصل المساعدات، على وجه الخصوص، إلى أضعف الفئات، بما في ذلك النساء والأطفال والأقليات.

واستجابة للاحتياجات الإنسانية للشعب الأفغاني، أرسلت الهند عدة شحنات من المساعدات الإنسانية تألفت من ٣٠ ٠٠٠ طن متري من القمح و ١٣ طنا من الأدوية و ٥٠٠ ٠٠٠ جرعة لقاح ضد مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) وملابس شتوية. ونقلت هذه الشحنات الإنسانية إلى مستشفى أنديرا غاندي للأطفال في كابول والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، مثل منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأغذية العالمي. وسعيا إلى كفالة التوزيع العادل والمنصف للمساعدات الهندية المؤلفة من إمدادات القمح، وقعت حكومة الهند اتفاقا مع برنامج الأغذية العالمي لتوزيع ٥٠ ٠٠٠ طن متري من القمح داخل أفغانستان. وقد بدأ بالفعل إرسال هذا القمح إلى أفغانستان. وعلاوة على ذلك، وبغية الإشراف على كيفية الاستفادة مما تقدمه الهند من مساعدات طبية وغذائية وإمدادات الحبوب فضلا عن مواصلة تقييم الاحتياجات الإنسانية للشعب الأفغاني، زار فريق هندي كابول مؤخرا - يومي ٢ و ٣ حزيران/يونيه - واجتمع بممثلي المنظمات الدولية المشاركة في توزيع المساعدات الإنسانية. وبالإضافة إلى ذلك، زار الفريق أيضا الأماكن التي تنفذ فيها البرامج والمشاريع الهندية، مثل مستشفى أنديرا غاندي للأطفال ومدرسة حبيبية الثانوية ومحطة شيمتالا الفرعية لتوليد الطاقة ومركز توزيع القمح التابع لبرنامج الأغذية العالمي. ونحن الآن بصدد شحن المزيد من المساعدات الطبية والحبوب الغذائية

في مناطق معينة من أفغانستان والهجمات الإرهابية المتكررة التي تستهدف المدنيين والهيكل الأساسية المدنية، وغالبا ما تستهدف طوائف الأقليات العرقية أو الدينية. وندعو جميع الأطراف أيضا إلى وقف وإنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاع المسلح. ونشدد على أهمية ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان المتمثلة في رصد الأطراف والإبلاغ عنها والعمل معها للتعهد بالتزامات واتخاذ تدابير لوقف ارتكاب انتهاكات وتجاوزات ضد الأطفال ومنعها. وقد أسند مجلس الأمن ولاية واضحة للبعثة، هي العمل مع جميع الجهات الفاعلة السياسية الأفغانية المعنية والجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك طالبان، لتيسير إجراء حوار شامل للجميع وتعزيز الحكم التمثيلي.

ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل دعمه لأفغانستان. وهذا يعني أننا يجب أن نعمل أيضا مع سلطات الأمر الواقع التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن الاستجابة لاحتياجات الشعب الأفغاني والوفاء بوعودها، وإلا فإننا سنفقد أهم سبل التأثير على المسار الحالي المقلق لمستقبل أفغانستان.

السيد تيرومورتى (الهند) (تكلم بالإنكليزية): في المستهل، أعرب عن أعمق تعازينا للضحايا وأسرهم وجميع المتضررين من الزلزال المدمر الذي وقع في أفغانستان. وتشاطر الهند شعب أفغانستان حزنه وهي مستعدة لتقديم المساعدة والدعم في وقت الشدة هذا.

وأشكر نائب الممثلة الخاصة للأمم العام، السيد رامز الأكبروف، ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ ووكيل الأمين العام مارتن غريفيث، على إحاطتهما. وأتوجه بالشكر أيضا إلى السيدة يلدا حكيم والسيدة يلدا رويان على إحاطتهما.

والهند، بوصفها جارة لصيقة وشريكة لأفغانستان منذ أمد بعيد، لها مصلحة مباشرة في كفالة عودة السلام والاستقرار إلى البلد. ولذلك، وبالنظر إلى الروابط التاريخية والحضارية القوية التي تجمعنا بالشعب الأفغاني، فإننا نشعر بقلق عميق إزاء التطورات الأخيرة في البلد، وبالأخص تدهور الحالة الإنسانية.

وقد أيدت الهند القرار ٢٦١٥ (٢٠٢١)، الذي يقضي بتقديم المساعدة الإنسانية إلى أفغانستان مع كفالة أن يواصل مجلس الأمن

عن البيانات الاستقصائية التي أدلت بها الجماعات الإرهابية الأخرى العاملة انطلاقاً من أفغانستان، تهديداً مباشراً للمنطقة. ولذلك، فإن هناك شواغل جدية تحتاج إلى اهتمامنا الفوري وعملاً الموحد لضمان ألا تصبح أفغانستان ملاذاً للمنظمات الإرهابية الأخرى، بما في ذلك تنظيم داعش - خراسان وتنظيم القاعدة وجيش محمد ولشكر طيبة. ولا بد لنا من أن نرى تقدماً ملموساً في كفالة عدم حصول هؤلاء الإرهابيين والكيانات المحظورة وحلفائهم على أي دعم، ضمني أو مباشر، سواء من الأراضي الأفغانية أو من ملاذات الإرهاب الموجودة في المنطقة. وعلى الجبهة السياسية، تواصل الهند الدعوة إلى إقامة نظام شامل في أفغانستان يمثل جميع قطاعات المجتمع الأفغاني. فالتشكيل الواسع النطاق والشامل والتمثيلي ضروري للمشاركة المحلية والدولية على حد سواء.

ويساورنا قلق بالغ إزاء التطورات الأخيرة في أفغانستان، التي تؤثر تأثيراً مباشراً على نساء وفتيات أفغانستان. وقد كانت هناك محاولات متزايدة لإبعاد المرأة عن الحياة العامة في أفغانستان. ونضم صوتنا إلى غيرنا في الدعوة إلى كفالة حماية حقوق المرأة والطفل وضمان عدم عكس اتجاه المكاسب التي تحققت بعد كفاح طويل في العقدين الماضيين.

إن السلام والأمن في أفغانستان أمران حتميَّان حاسمان يتعين علينا أن نسعى جميعاً إلى تحقيقهما بصورة جماعية. وستواصل الهند الاضطلاع بدورها نحو السعي إلى تحقيق ذلك الهدف. وستظل مصالح الشعب الأفغاني في صميم جهودنا في أفغانستان.

السيدة بايرن ناسون (أيرلندا) (تكلت بالإنكليزية): في البداية، أود أن أعرب أنا أيضاً عن أعماق تعازي لشعب أفغانستان في أعقاب الزلزال المدمر الذي وقع بالأمس. إن قلوبنا ودعواتنا مع جميع المتضررين، وأيرلندا تشارك بالتأكيد في الاستجابة الإنسانية العاجلة.

وأود كذلك أن أشكر وكيل الأمين العام غريفيث والسيد الأكبروف على إحاطتهما، الزاخرتين بالمعلومات للغاية وإن كانتا واقعيتين. وأريد أن أرحب على الطاولة بيلدا حكيم وبيلا رويان. فمكانهما معنا هنا

إلى أفغانستان. كما أهدينا مليون جرعة من لقاحات كوفاكسين الهندية المضادة لكوفيد-١٩ إلى إيران لإعطائها للجائحين الأفغان في إيران. وبالإضافة إلى ذلك، ساعدنا اليونيسيف بتوفير ما يقرب من ٦٠ مليون جرعة من لقاحات شلل الأطفال وطنين من الأدوية الأساسية.

وسيسترد نهجنا إزاء أفغانستان، كما هو الحال دائماً، بصداقتنا التاريخية وعلاقتنا الخاصة مع شعب أفغانستان.

إن توقعات المجتمع الدولي بشأن المضي قدماً في أفغانستان قد حددت بوضوح في القرار ٢٥٩٣ (٢٠٢١) وأعيد تأكيدها لاحقاً، بما في ذلك في القرار ٢٦٢٦ (٢٠٢٢). وهي تتعلق بضمان عدم استخدام أراضي أفغانستان لشن هجمات إرهابية ضد بلدان أخرى؛ وتشكيل حكومة شاملة وتمثيلية حقاً؛ ومكافحة الإرهاب والاتجار بالمخدرات؛ والحفاظ على حقوق النساء والأطفال والأقليات.

وترصد الهند عن كثب الحالة الأمنية في أفغانستان وتتخبط بنشاط مع المجتمع الدولي لضمان التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مسائل الأمن والسلام والاستقرار. وندين بشدة الهجوم الإرهابي على غورودوارا داشميش بيتا ساهيجي في كابول في ١٨ حزيران/يونيه. ولا تزال الهجمات الإرهابية على أماكن عبادة طوائف الأقليات واستهداف السكان المدنيين الأبرياء يشكلان مصدر قلق بالغ.

وتشير الاستنتاجات الأخيرة الواردة في تقرير فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات التابع للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١) إلى أن السلطات الحالية بحاجة إلى اتخاذ إجراءات أقوى بكثير للوفاء بالتزاماتها في مجال مكافحة الإرهاب. وكانت هناك زيادة كبيرة في وجود تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - خراسان (داعش - خراسان) في البلد وقدرته على تنفيذ هجمات. ولا يزال تنظيم داعش - خراسان، الذي يقال أن قاعدته في أفغانستان، يصدر تهديدات بشن هجمات إرهابية على بلدان أخرى. وأشار التقرير كذلك إلى أن طالبان لم تتأ بعد بنفسها عن الجماعات الإرهابية الأخرى مثل تنظيم القاعدة، الذي لا يزال نشطاً. وتشكل الصلات بين الجماعات التي أدرجها مجلس الأمن في القائمة، مثل لشكر طيبة وجيش محمد، فضلاً

وعلى الرغم من جهود طالبان، لا تزال لدى النساء والفتيات في أفغانستان صوت عال وقوي ولا يمكن إنكاره. والنساء الشجاعات مثل السيدة رويان يؤكدن على ذلك. وكما أخبرتنا السيدة حكيم اليوم، فإن النساء ذوات العزيمة الصلبة يتحركن ويحتجن، متعرضات لخطر حقيقي على أنفسهن وأسرهن ومجتمعاتهن. وستواصل أيرلندا الوقوف إلى جانب نساء أفغانستان. وستواصل رفع أصواتهن والعمل على الدفاع عن حقوقهن.

إن التحديات الهائلة التي تواجه أفغانستان ببساطة لا يمكن حلها بدون مشاركة المرأة الأفغانية مشاركة كاملة ومجدية في الحياة العامة. والضرر الذي يلحق بالمجتمع الأفغاني واقتصاده من جراء ذلك القمع القبيح واضح بالفعل. لا يمكن لأفغانستان أن تتجج أو تتطور مع حبس نصف مجتمعها خلف أبواب مغلقة - بإحدى يديها مقيدة خلف ظهرها. وكما سمعنا، فإن الاحتياجات الإنسانية في أفغانستان كبيرة ومن الواضح أن هناك حاجة إلى استجابة موسعة. ويظل يساور أيرلندا قلق بالغ إزاء الحالة الكارثية لانعدام الأمن الغذائي في البلد. إن الكشف عن التصنيف المتكامل لظروف المرحلة ٥ من مراحل الأمن الغذائي في مقاطعة غور يستدعي اهتمامنا. فقد سمعناها اليوم من كل من مارتن غريفيث ونائب الممثلة الخاصة للأمين العام أنه: سيموت الناس جوعاً، وسيقوض سوء التغذية مستقبل ملايين الأطفال الأفغان. إن زلزال الأمس لن يؤدي إلا إلى زيادة مستوى الاحتياجات.

وإزاء تلك الخلفية، ندين التقارير التي تفيد باستمرار تدخل طالبان في المعونة الإنسانية. إن المساعدة الإنسانية التي يقدمها فريق الأمم المتحدة القطري والمنظمات غير الحكومية الدولية لا ينبغي ولا يمكن أن تخضع للتدخل السياسي وتحويل اتجاهها. فأخذ الطعام من أفواه المحتاجين أمر يستحق الشجب. إنه إساءة.

ولمدة عام تقريبا، جلسنا هنا وسمعنا أن حركة طالبان قد تغيرت، وأن هذه ليست سوى حكومة مؤقتة تابعة لطالبان وأن الحكم الشامل سيتحقق وأن تعليم الفتيات سيأتي في وقت لاحق وأن المراسيم ضد حقوق المرأة لا ينبغي أن تكون مصدر قلق.

على الطاولة. إننا ممتنون جدا لمجيبتهما، ولن ننسى رسائلهما أو نساء وفتيات أفغانستان.

ولا يمكن أن يكون تقرير الأمين العام (S/2022/485) أكثر وضوحا بشأن أفغانستان في ظل حكم طالبان. فأفغانستان لم تزد استقرارا وأمنا في ظل حكم طالبان. وقد بين لنا الأسبوع الماضي وحده مدى انتشار التنظيمات المسلحة في جميع أنحاء البلد وتأثيرها، حيث ارتكبت هجمات على معبد للشيخ في كابول وفي سوق مزدحم في نانغاهار وعلى مسجد في مقاطعة قندوز. إن أفغانستان ليست أكثر استقرارا.

والحقيقة الصارخة هي أنه لا يوجد أمن أو سلامة للملايين الذين ينتمون إلى مجتمعات الأقليات في أفغانستان. كما إنه لا يوجد أمن أو سلامة لملايين النساء والفتيات في أفغانستان، النساء والفتيات اللواتي لا يتمتعن بحرية التنقل ويجبرن على البقاء خلف الأبواب المغلقة ويحرمن من استقلالهن.

وفي ٧ أيار/مايو، أصدرت طالبان مرسوما آخر يهدف إلى إسكات المرأة الأفغانية ومحوها. وكان ذلك قرارا بين أن أعضاء طالبان يعتقدون أن حقوق المرأة مسألة تخضع لتقديرهم. أين هي حقوق الإنسان العالمية التي اعترف بها أعضاء الأمم المتحدة - بما في ذلك أفغانستان - منذ عقود؟ اسألوا طالبان.

فالحقيقة هي أن نساء أفغانستان يتعرضن للحصار والاستهداف والترهيب وسوء المعاملة، ويراقبن ويتم إقصاءهن فعليا من الحياة العامة. وقد سمعنا ذلك بعبارات مفزعة من يلدا حكيم ويلدا رويان هنا اليوم. وقد وجدت أنه من الصعب جدا الاستماع إليها.

فلا تزال التكلفة المخزية لحرمان الفتيات الأفغانيات من التعليم تتزايد. ويصادف اليوم ٢٧٩ يوما من الحرمان. وكثيرا ما نسمع كيف لا يزال يسمح للنساء بالعمل في أفغانستان في ظروف معينة، على سبيل المثال، كطبيبات. ولكنني أود أن أسأل، كم عدد الفتيات الأفغانيات اللواتي ستتاح لهن الفرصة للعمل كطبيبات في المستقبل إذا لم يستطعن حتى الحصول على التعليم اليوم؟ كلنا نعرف ما هو الهدف، ولا يمكننا قبوله.

الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان عنصرًا حيويًا في جهودنا الجماعية الرامية إلى كفالة تحقيق الانتعاش المستدام وإعادة الإعمار في أفغانستان. ولذلك، يجب أن نواصل الإعراب بقوة، بصوت موحد، عن التزام المجلس ودعمه الثابتين لولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

وإذ نشكر وكيل الأمين العام مارتن غريفيث، ونائب الممثل الخاص للأمين العام والموظف المسؤول عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان رامي ألكباروف، والصحفية يلدا حكيم، ويلياد رويان من منظمة VOICE Amplified على إحاطاتهم الوجيهة، نود أن نتوقف لحظة للإشادة بديبورا ليونز، الممثلة الخاصة السابقة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، على تقانيها. ومما لا شك فيه أن عملها وتقديرها للجغرافيا السياسية المتضاربة في المنطقة ساعدا في بناء توافق دولي في الآراء بشأن الشعب الأفغاني على مدى العامين الماضيين. ونشيد بها على عملها وننتطلع إلى العمل مع خليفتها. ومن المؤكد أن تعيين امرأة أخرى كفوة سيكون رسالة واضحة لا جدال فيها من المجتمع الدولي إلى طالبان مفادها أن النساء، وفي هذا الصدد، النساء والفتيات الأفغانيات، لسن مصدر إلهاء، بل هن أصحاب مصلحة شرعيون في التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية لأفغانستان.

وإزاء خلفية الحالة الإنسانية والسياسية والأمنية المثيرة للقلق السائدة في أفغانستان، تود غانا أن تطرح النقاط الثلاث التالية.

أولاً، مما لا شك فيه أن الكارثة الأخيرة ستؤدي إلى تفاقم حالة ملايين المواطنين الأفغان، الذين يواجهون نقصاً حاداً في الأغذية، ومشردون داخلياً ويفتقرون إلى الخدمات الأساسية، بما في ذلك الحصول على مياه الشرب والرعاية الصحية والتعليم. ولذلك، نحث الوكالات الإنسانية على توسيع نطاق تدخلاتها بغية توفير الإغاثة التي تشتد الحاجة إليها للسكان، ولا سيما النساء والأطفال والفئات الضعيفة، الذين يتحملون حالياً وطأة الظروف المعيشية القاسية. ونناشد بنفس القدر مجتمع المانحين والشركاء أن يظلوا ملتزمين بتعهداتهم وأن

وقلنا في آب/أغسطس (انظر S/PV.8831 و S/PV.8848) إننا سنحكم على طالبان من خلال أفعالهم، وليس من خلال أقوالهم. حسناً، لقد ثبت أن كلماتهم جوفاء مراراً وتكراراً، وأفعالهم تنبئ بالكثير. فقد تآكلت حقوق الإنسان ومحيط النساء وتعرضت الأقليات للهجوم واستهدف الصحفيون، مع اقتصاد في حالة سقوط حر وتحويل مسار المساعدات الإنسانية وعدم الوفاء بالالتزامات. فهذه هي أفغانستان تحت قيادة طالبان.

وهنا في القاعة، ليس من الجيد بما فيه الكفاية أن نقول لأنفسنا إن الأمور أفضل مما كان يمكن أن تكون عليه، وإننا بحاجة إلى إعطاء طالبان الوقت. وقد أقر المجلس بالفعل هذا الأسبوع بأنه لا يمكننا التظاهر بأن الأمور تسير كالمعتاد. وبتعديل الإعفاءات من حظر السفر لعام ١٩٨٨، أظهرنا أن سير الأمور كالمعتاد لن يستمر. وكما سألت السيدة رويان، إذا كانت المرأة لا تستطيع السفر بحرية، فلماذا ينبغي أن يكون أفراد حركة طالبان قادرين على ذلك؟ وإن شعب أفغانستان يعاني الآن. فالأرواح تزهق والمستقبل يدمر.

وتقع على عاتق المجتمع الدولي والمجلس مسؤولية الاستجابة على أساس احترام حقوق الإنسان والمبادئ الإنسانية والمشاركة الشاملة والتمثيلية، مع وجود المرأة في القاعة وعلى الطاولة، بدلاً من قبول الوضع الراهن. ونحن بحاجة فقط إلى إيجاد الإرادة السياسية للقيام بذلك.

السيد أغيمان (غانا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ

بالإعراب عن تعازي وفد بلدي لشعب أفغانستان، وخاصة الأسر النكلى، على الخسائر في الأرواح وتدمير الممتلكات وسبل العيش الاقتصادية نتيجة للزلزال الذي وقع في الأجزاء الشرقية من البلد أمس.

ولذلك، فإن جلسة اليوم بشأن التقرير الأخير للأمين العام عن الحالة في أفغانستان (S/2022/485) وآثارها على السلام والأمن الدوليين تتيح للمجلس فرصة أخرى لتقييم العمل الهام الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بغية المساعدة على تحقيق السلام والاستقرار الدائمين لصالح شعب البلد. ولا تزال بعثة

التحتية المدنية. وتدين غانا بشدة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره وستواصل دعم النهج المتعددة الأطراف لمكافحة نزعة التطرف والتشدد العنيف والأعمال الإرهابية بفعالية.

وفي الختام، نسلم بأن مصالح الشعب الأفغاني يجب أن تظل في مقدمة ومحور الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق استقرار الحالة في البلد. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن ينجح في ذلك المسعى إلا إذا شجعنا التعاون المعزز والمستدام بين بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وسلطات الأمر الواقع. وتكرر غانا مرة أخرى تأكيد التزامها بأن تكون أفغانستان مستقرة ومتجددة وأمنة تعيش بسلام مع جيرانها.

السيدة ساهما (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية):
أشكر وكيل الأمين العام غريفيث ونائب الممثل الخاص للأمين العام الأكباروف على إحاطتهما. كما أشكر السيدة رويان والسيدة حكيم على وجهتي نظرهما القيمتين. ونرحب بعمل منظمات المجتمع المدني لتحسين حياة الأفغان المحتاجين، والصحفيين الذين يسلطون الضوء على التحديات التي يواجهونها.

وقلوبنا مع ضحايا الزلزال المروع الذي وقع أمس في مقاطعتي باكتيكا وخوست. وهذه الكارثة ضربة مدمرة للسكان الذين يعانون بالفعل معاناة شديدة، وندعو المانحين إلى تقديم مساعدات عاجلة لجهود الإغاثة.

وهذه لحظة محفوفة بالمخاطر بالنسبة لأفغانستان. وكما أشارت السيدة رويان والسيدة حكيم، فإن الحيز المتاح لأعضاء وسائط الإعلام للقيام بعملهم أخذ في التقلص، في حين أن التهديدات التي تواجه أفراد الأقليات الدينية والعرقية آخذة في الازدياد. وقد شعرنا بالجزع إزاء استئناف القتال والتقارير التي تفيد بوقوع انتهاكات ضد المدنيين في مختلف أنحاء أفغانستان، بما في ذلك في بانشير. وكان على المجلس أن يجتمع مرتين منذ جلستنا العلنية الأخيرة (انظر S/PV.8997) بشأن الحالة في أفغانستان بغية التصدي للإجراءات التي اتخذتها طالبان لتقييد حقوق وحرّيات النساء والفتيات الأفغانيات.

يواصلوا دعم جهود الإغاثة في أفغانستان، لأن ذلك أمر بالغ الأهمية لتجنب وقوع كارثة إنسانية.

ثانياً، يساورنا قلق عميق إزاء عدم إحراز التقدم على الجبهة السياسية من حيث الحوار الموضوعي بين الأطراف الأفغانية سعياً إلى المصالحة الوطنية وحكومة شاملة. وفي ذلك الصدد، نشجب الإجراءات غير المبررة التي اتخذتها سلطات الأمر الواقع، وخاصة في الأسابيع القليلة الماضية، والتي لم تكن مشجعة على الإطلاق. ومن غير المقبول فرض قيود صارمة على قطاعات من السكان، ولا سيما قمع حقوق النساء والفتيات، بما في ذلك محاولات استبعادهن من المشاركة الكاملة والمجدية في عملية الحوكمة. ونحث طالبان على وضع حد لجميع أشكال التمييز وإزالة جميع القيود المفروضة فوراً بغية منح جميع المواطنين الأفغان حقاً متساوياً في المشاركة بحرية في الحياة المدنية والمدنية.

ولا تزال غانا ترى أن سلطات الأمر الواقع ليست مدعوة للقيام بما هو استثنائي. بل على العكس من ذلك، يطلب من طالبان ببساطة الالتزام بدعم الحريات الأساسية والحريات بمختلف أشكالها لكل مواطن أفغاني، دون تمييز، وتوفير فرص متساوية لهم للحصول على الخدمات الإنسانية الأساسية، فضلاً عن الوصول إلى نظام قضائي عادل وتوفير فرص العمل وحرية التعبير والتنقل وضمان حصول الفتيات على التعليم بشكل كامل. وهذا هو الحد الأدنى من المعايير المتوقعة من كل عضو مسؤول في المجتمع الدولي، وهو ما يطلب من جميع الحكومات ضمانه. وما زلنا نأمل أن تواصل سلطات الأمر الواقع العمل بحسن نية ودعم الجهود العالمية الرامية إلى توفير الإغاثة الدائمة للشعب الأفغاني، الذي يحتاج الكثير من أفرادِهِ إلى مساعدة إنسانية عاجلة.

وأخيراً، فإن هاجس الهجمات الإرهابية التي تستهدف المدنيين والمواقع الدينية قد سلط الضوء بشدة على الحالة الأمنية الهشة والحاجة الملحة إلى كفالة حصول السكان على الحماية. ونحث سلطات الأمر الواقع على إعطاء الأولوية للحفاظ على الأمن وإنشاء آليات مناسبة لمحاسبة مرتكبي الهجمات الإرهابية والجرائم ضد المدنيين والبنية

المعنية الأخرى. ولا عجب إذن أن تظل الاحتياجات الإنسانية للأفغان شديدة، ولو أن دعم المجتمع الدولي ساعد على درء أسوأ الكوارث الإنسانية في العام الماضي.

ولهذا السبب تظل الولايات المتحدة الجهة الرئيسية المانحة للمساعدات الإنسانية في العالم في أفغانستان ومصدر الأموال لعمليات الأمم المتحدة في أفغانستان على نطاق أوسع. وفي إطار التزامنا بالاستجابة الإنسانية في أفغانستان، قدنا مجموعة متنوعة من الخطوات الإضافية لتيسير تدفق المساعدات الإنسانية إلى أفغانستان والنشاط التجاري فيها.

ونحن فخورون بأننا أيدنا القرار ٢٦١٥ (٢٠٢١) في كانون الأول/ديسمبر الماضي، الذي أنشأ الاستثناءات لأغراض إنسانية بغية تيسير إيصال المعونة الحاسمة دعماً للاحتياجات الأساسية للشعب الأفغاني. وأوضحنا أيضاً أن المؤسسات المالية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية وشركات القطاع الخاص يمكن أن تشارك في معاملات مالية وأنشطة اقتصادية واسعة النطاق لصالح شعب أفغانستان، مع الاستمرار في الامتثال لجزاءات الولايات المتحدة.

لكن انعدام الأمن الغذائي في أفغانستان لا يزال خطيراً. وكما أشار وكيل الأمين العام غريفيث، لا يزال ما يقرب من نصف السكان يعانون من انعدام الأمن الغذائي. فتمويل خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية لعام ٢٠٢٢ لم يتم إلا جزئياً. وزلزال الأمس يسلط الضوء على ضعف الشعب الأفغاني ويؤكد الحاجة الماسة إلى استمرار المساعدة الإنسانية. لقد أعلننا عن أكثر من ٧٢٠ مليون دولار من المساعدات الإنسانية لأفغانستان منذ آب/أغسطس ٢٠٢١، ونحث الآخرين في المجتمع الدولي على القيام بدورهم في تقديم المساعدة اللازمة لسد النقص الحاد في التمويل.

وبالتنسيق مع المجتمع الدولي، نحث طالبان أيضاً على الوفاء بالتزاماتها المعلنة المتعلقة بمكافحة الإرهاب والممرور الآمن. وتواصل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان الاضطلاع بدور حاسم، كما فعلت دوماً، في دعم احتياجات الشعب الأفغاني العديدة

وأشكر السيدة حكيم على إعلاء أصوات نساء مثل شيلا ومرضية وفريده. وقد شجب الأفغان من جميع مناحي الحياة وعلماء الدين الإسلامي والناس العاديون في جميع أنحاء العالم المراسيم التي أصدرتها طالبان والتي تحرم النساء والفتيات من كرامتهن. وتتضمن الولايات المتحدة إلى تلك الأصوات في إدانتها القاطعة لإعلان طالبان في ٢٣ آذار/مارس منع الفتيات من العودة إلى المدارس الثانوية في معظم أنحاء البلد، وللمرسوم المؤرخ ٧ أيار/مايو الذي يفرض مزيداً من القيود على النساء والفتيات.

وعندما تتخذ طالبان خطوات للوفاء بالتزاماتها، سنرحب بتلك الإجراءات. فعلى سبيل المثال، نرحب بالحظر الذي فرضته طالبان على المخدرات بوصفه خطوة أولى إيجابية نحو إنشاء قطاع زراعي قانوني - مُقرين، بطبيعة الحال، بأن المتابعة ستكون أساسية.

ولكن مجلس الأمن كان واضحاً في موقفه بالإجماع: إذا أرادت طالبان تطبيع علاقاتها مع المجتمع الدولي، فإنها تحتاج إلى إلغاء الخطوات التي اتخذتها لاستبعاد المرأة من الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية - على الفور. وتوقعاتنا بسيطة وترتكز على المبادئ التأسيسية لمنظومة الأمم المتحدة. وينبغي أن يكون جميع الأفغان قادرين على التعبير عن آرائهم وممارسة عقيدتهم والتعلم دون خوف. ولكل واحد منهم الحق في الحصول على التعليم والعمل والمشاركة في الحياة العامة على قدم المساواة.

وأشكر السيدة رويان على موافقتنا بشهادات من لم يعد بمقدورهم الإدلاء بها والتعبير عن آرائهم. إن السماح للأفغان بالتمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية لديهم ليس فحسب هو ما يستحقه الشعب الأفغاني وجزءاً مما يتعين على الطالبان القيام به للحصول على الشرعية والاعتراف من المجتمع الدولي؛ بل هو أيضاً شرط مسبق لتحقيق الاستقرار والازدهار في أفغانستان.

وقد أوضح التاريخ الأفغاني أيضاً، كما ذكر نائب الممثل الخاص للأمين العام، أن اتخاذ القرارات بمرسوم على نحو إقصائي وصفة لعدم الاستقرار - ومع ذلك لا تشرك طالبان في نهجها إزاء القيادة الفئات

كما نلاحظ وندين استمرار طالبان في تقييد الحريات وانتهاك الحقوق التي اكتسبتها النساء والفتيات بشق الأنفس، على الرغم من النداءات العديدة من المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن. إن تأثير المرأة ودورها الإيجابي في المجتمع أمر مؤكد. وإسهامها في المجتمع الأفغاني حيوي للانتعاش واستعادة السلام والاستقرار في البلد. ونحث سلطات الأمر الواقع على إلغاء القيود التي فرضتها واحترام الضمانات المقدمة للمجتمع الدولي فيما يتعلق بحقوق النساء والفتيات. والتزامها ومصادقيتها على المحك.

وأذكر بأن حقوق الإنسان عالمية ولا يمكن إنكارها تحت أي ذريعة. وندعو سلطات الأمر الواقع إلى الامتثال للمعايير الدولية وضمن احترامها.

إن الحالة الأمنية في أفغانستان متقلبة. فازدياد الهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة المعارضة لطالبان؛ وانتشار النشاط الإرهابي، بما في ذلك من قبل تنظيم الدولة الإسلامية؛ والتوترات المتزايدة مع الدول المجاورة أمور تثير القلق الشديد. وعلاوة على ذلك، لا يزال المدنيون يعانون من العواقب الوخيمة لاستخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة. وندين جميع هذه الهجمات وندعو سلطات الأمر الواقع إلى تكثيف جهودها لمكافحة الإرهاب وحماية السكان، الذين تتحمل المسؤولية عنهم.

وأدت التوترات المتزايدة على طول الحدود الأفغانية مع طاجيكستان وتركمانستان وأوزبكستان، وكذلك على طول الحدود مع إيران وباكستان، إلى وقوع اشتباكات أسفرت عن وقوع إصابات بين المدنيين، ومن المرجح أن تزيد من زعزعة استقرار المنطقة. وندعو جميع الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس.

وتذكرنا الإحاطات التي استمعنا إليها للتو بأن أفغانستان تمر بأزمة إنسانية تتسم بعنف غير مسبوق. وهي نتيجة لانهايار نظمها الاقتصادية والاجتماعية والمالية، فضلا عن سنوات من النزاع. وعلاوة على ذلك، أسهم الجفاف في زيادة الفقر والجوع وتشريد الناس. ويواجه البلد انعدام الأمن الغذائي بصورة غير مسبقة.

والمتنوعة. ونشكر الفريق في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على عمله المستمر والتزامه بتنفيذ ولايته. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنشيد وننوه بقيادة السفيرة ديورا ليونز وتفانيها لدى اختتام خدمتها بصفقتها ممثلة خاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

وتظل الولايات المتحدة ملتزمة على الدوام بدعم شعب أفغانستان.

السيدة بونغو (غابون) (تكلمت بالفرنسية): اسمحو لي أن أبدأ بالإعراب عن تعازي وفد بلدي لشعب أفغانستان، ولا سيما الأسر المكلومة، في أعقاب الزلزال المأساوي الذي وقع أمس. لقد أدت الخسائر المادية المدمرة، ولا سيما الخسائر البشرية الناجمة عن ذلك الزلزال، إلى تفاقم هشاشة أفغانستان وزيادة الحاجة إلى التضامن من جانب المجتمع الدولي.

ونشكر نائب الممثل الخاص للأمين العام رامز الأكبروف ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية مارتن غريفيث على إحاطتهما الواضحتين بشأن أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والحالة في البلد. وأود أن أرحب بحضور السيد يلدا حكيم والسيد يلدا رويان. وقد استمعنا باهتمام إلى إحاطتهما.

وتواجه أفغانستان بالفعل عددا متزايدا من التحديات، لا سيما من حيث الحقوق والحريات الأساسية، ولكن أيضا من حيث المسائل الأمنية والإنسانية.

إن الإعلانات المتتالية عن حل عدة كيانات شاركت في بناء سيادة القانون في أفغانستان، مثل اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان واللجنة المستقلة للإشراف على تنفيذ الدستور والمجلس الأعلى للمصالحة الوطنية، تشهد على تطرف سلطات الأمر الواقع.

وعلى نفس المنوال، فإن إلغاء إدارة الأحزاب السياسية، مما يجعل تسجيل الأحزاب السياسية مستحيلا، تدبير آخر يتعارض مع تعددية المشهد السياسي الأفغاني وطابعه الشمولي، على النحو الذي دعا إليه المجتمع الدولي.

ثانياً، إن استعداد المجتمع الدولي وقدرته على دعم أفغانستان يعتمدان أيضاً على من هو في السلطة وما إذا كان ملتزماً تجاه شعبه. إن تفكيك المؤسسات، واختلال نظام إقامة العدل، والقيود المفروضة على المرأة في الحياة العامة، وعدم تمثيل الجماعات العرقية الأخرى في المناصب الحكومية الرئيسية، لا تتوافق ببساطة مع تطلعات الشعب الأفغاني.

ثالثاً، تؤمن المكسيك إيماناً راسخاً بأن الحوار هو أفضل خيار لدعم الشعب الأفغاني. ويتوقع مجلس الأمن أيضاً أن يرى نتائج ملموسة. وكحد أدنى، ينبغي أن يكون هناك تحول كبير نحو نظام للمشاركة والحكم الشامل للجميع في إطار سياسي - قانوني شفاف ينظم أنشطة الدولة والحياة اليومية في أفغانستان، فضلاً عن الوصول إلى آليات العدالة التي تعكس الالتزامات والتعهدات الدولية.

رابعاً، أوضح بلدي وجهات نظره فيما يتعلق بحقيقة أن المعونة الإنسانية لا يمكن إخضاعها أو جعلها مشروطة على أساس اعتبارات سياسية. وقلنا ذلك عندما قرر المجلس إنشاء إعفاء لأسباب إنسانية في كانون الأول/ديسمبر من خلال القرار ٢٦١٥ (٢٠٢١)، ولا نزال متمسكين بذلك اليوم. ومع ذلك، ومع تزايد مستويات انعدام الأمن الغذائي، فإن وصول المساعدات الإنسانية إلى أفغانستان بدون قيود أو تمييز أمر أساسي. وفي مواجهة سحب التمويل الدولي نتيجة لأعمال حركة طالبان، أصبح من الملح أكثر من أي وقت مضى إيجاد مصادر مستدامة للعمالة وسبل العيش. وهنا يُطرح السؤال عن الكيفية التي سيتعافى بها الاقتصاد الأفغاني إذا لم يتمكن نصف قوته العاملة من العمل.

خامساً، في آذار/مارس، قررنا جماعياً أن تنفذ بعثة الأمم المتحدة والممثلة الخاصة للأمين العام ولايتهما بالتشاور الوثيق مع جميع الأطراف السياسية الأفغانية الفاعلة وأصحاب المصلحة، فضلاً عن السلطات ذات الصلة. وهذه التفاعلات عنصر حاسم، ولذلك نأمل أن تتاح لبعثة الأمم المتحدة إمكانية الوصول المباشر إلى من يتمتعون بسلطة صنع القرار، وخاصة فيما يتعلق بالتدابير المؤسفة التي تمنع وصول الفتيات إلى الفصول الدراسية وتضع قيوداً كثيرة على المرأة.

وندعو المانحين إلى مواصلة جهودهم دعماً للمساعدة الإنسانية. وفي ذلك الصدد، نرحب باستئناف البنك الدولي العمل بشأن المشاريع التي تركز على الرعاية الصحية والزراعة ووسائل العيش.

ونردد دعوة الأمين العام إلى الحوار مع سلطات الأمر الواقع. وينبغي أن يشمل الحوار أصحاب المصلحة الوطنيين والأمم المتحدة والمجتمع الدولي بغية تحقيق السلام الدائم في أفغانستان والمنطقة بأسرها.

وأخيراً، أود أن أؤكد مجدداً دعمنا الكامل لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على جهودهما في الميدان.

السيدة بوينروسترو ماسيو (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أبدأ بالإعراب عن تعازينا في الخسائر في الأرواح والأضرار التي سببها الزلزال الذي ضرب أفغانستان أمس. ونحن ممتنون أيضاً للجهود المستمرة التي تبذلها الأمم المتحدة وبقية المجتمع الدولي.

ومن المؤسف أن ذلك الحدث المأساوي ليس سوى عقبة واحدة من العقبات العديدة التي يعاني منها البلد بالفعل، بما في ذلك الحالة الإنسانية والانهيار الاقتصادي وتصاعد الهجمات الإرهابية وأزمة حقوق الإنسان.

وإذ نضع في اعتبارنا ما قاله السيد الأكبروف والسيد غريفيث، وإذ أنه بحضور السيدة حكيم والسيدة رويان، اللذين أشكرهما على إحاطتهما القيمتين واللذين لاقت رسائلهما آذاناً صاغية، سأركز بياني على النقاط الخمس التالية.

أولاً، لقد تأكل التفاؤل الهش لدى بعض أعضاء المجتمع الدولي بشأن إمكانية التفاعل على أساس الثقة. ففي الأشهر الـ ١٠ الماضية، بذلت جهود لمحو المرأة من الخارطة واستبعاد الأقليات، في حين أن مكافحة الإرهاب كانت ضعيفة، على أقل تقدير. وإذ أنه من المحبط أن نكرر النداءات الداعية إلى احترام الوعود والوفاء بها، فإن مجلس الأمن يمكنه، بل يجب عليه، أن يسلط الضوء على مسائل معينة، وبالتالي، يجب أن يصر عليها.

ذلك، يجب ألا يدخر أي جهد، كما ذكر سابقا، في تعزيز آليات إدارة المخاطر لمنع حركة طالبان من تحويل وجهة تلك المعونة بأي شكل من الأشكال. وقد منحت لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١) مؤخرا إعفاءات من حظر السفر لـ ١٣ عضوا من أعضاء حركة طالبان، مما مكنهم من المشاركة في المناقشات الدولية بغية إخراج أفغانستان من العزلة التي أوجدتها الحركة نفسها.

لقد كان المجتمع الدولي واضحا. وهناك خمسة شروط يجب على حركة طالبان احترامها لرفع العزلة الحالية. ولغايات التوضيح، فهي: دستور لحكومة تمثيلية؛ والمغادرة الآمنة للأفغان الذين يرغبون في مغادرة البلد؛ واحترام الحقوق الأساسية للجميع، ولا سيما النساء؛ ووصول المعونة الإنسانية دون عوائق؛ وقطع العلاقات مع الجماعات الإرهابية بشكل كامل وملموس. وحتى الآن، لم يستوف أي من هذه الشروط بالكامل. والقرارات التي اتخذت مؤخرا في انتهاك لحقوق النساء والفتيات غير مقبولة، بما في ذلك القرار الصادر في ٢٣ آذار/مارس باستبعاد الفتيات من المدارس الثانوية. لقد فقدت الثقة، وتظهر تلك القرارات أن وعود طالبان جوفاء. ولهذا السبب، ألغت لجنة القرار ١٩٨٨ الإعفاءات من حظر السفر لوزيري التعليم. ونشعر بخيبة أمل أيضا فيما يتعلق بالالتزامات الأمنية التي قطعتها طالبان. وكما يتضح من تقرير الأمين العام (S/2022/485)، فإنها لم تقطع صلاتها بالجماعات الإرهابية. وقد تكون الإعلانات المتعلقة بالاتجار بالمخدرات مشجعة، ولكنها في هذه المرحلة ليست سوى وعود.

وأخيرا، أود أن أذكر بأن الزيادة في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان أمر غير مقبول. والنساء الأفغانيات هن الضحايا الرئيسيات. وكما وصفت السيدة حكيم والسيدة رويان ببلاغة شديدة، فإن حريتهما تقلصت يوميا عندما أصبحتا سجينتين في بلدهما. ومع ذلك، لا يمكن أن يكون لأفغانستان مستقبل بدون نساءها، اللواتي أسهمن بالفعل كثيرا في تنمية بلدهن في السنوات الـ ٢٠ الماضية. ولا يمكن أن يكون احترام حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق النساء والفتيات، متغيرا في مناقشاتنا أو في استجابة الأمم المتحدة للأزمة في أفغانستان. ومن المبادئ

وندعو إلى إيجاد أوجه تآزر بين القطاعات التي ينبغي إشراكها في التصدي للتحديات المتعددة التي تواجه أفغانستان. وأود أن أعتمد هذه الفرصة لأؤكد مجددا دعم حكومة بلدي لعمل الأمم المتحدة في الميدان، وأن أشكر السيدة ليونز على سنوات خدمتها كرئيسة للبعثة. ونثق بأن الرسائل الواردة من المجلس، ومن المنظمات الإقليمية مثل منظمة التعاون الإسلامي، ومن أولئك الذين لديهم حوار مباشر مع حركة طالبان ستحدث الاستجابة التي ننتظرها.

السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): أشكر جميع مقدمي الإحاطات لنا اليوم على بياناتهم. وبالنيابة عن فرنسا، أود أنا أيضا أن أشارك الآخرين في تقديم تعازينا إلى أسر ضحايا الزلزال العنيف الذي ضرب جنوب شرق أفغانستان بالأمس وخلف مئات القتلى والجرحى، والإعراب عن تضامننا مع تلك الأسر.

ومرة أخرى، فإن الحالة كما وصفها مقدمو الإحاطات لنا قائمة جدا. وسمعنا عن خطورة الحالة الإنسانية، كما وصفها السيد مارتن غريفيث. وقد نبهنا السيد رامز الأكبروف إلى عدم إحراز تقدم في جميع المجالات تقريبا حيث تعهدت حركة طالبان بالتزامات تجاه المجتمع الدولي. وتبين أحدث قرارات الحركة، فضلا عن الحالة المأساوية التي وصفها السيدة يلدا حكيم والسيدة يلدا رويان، أنها لم تتغير.

وما فتئ المجتمع الدولي يحشد قواه منذ آب/أغسطس لكفالة بقاء السكان الأفغان على قيد الحياة واستعادة الاستقرار والأمن في أفغانستان. أود أولا أن أذكر بالتزام فرنسا والاتحاد الأوروبي المستمر بالاستجابة للأزمة الإنسانية الخطيرة، بدون تأخير أو شروط. لقد ساهم الاتحاد الأوروبي بأكثر من ٣٣٥ مليون يورو منذ عام ٢٠٢١، بالإضافة إلى تيسير إيصال المساعدات من خلال جسر جوي للمساعدات الإنسانية. وساهمت فرنسا، بصفتها الوطنية، بأكثر من ١٢٣ مليون يورو في شكل مساعدات إنسانية منذ سبتمبر/أيلول. وقد أيدنا اتخاذ القرار ٢٦١٥ (٢٠٢١) في كانون الأول/ديسمبر بغية كفالة ألا يقف أي شيء في طريق إيصال المعونة التي يحتاج إليها آلاف الرجال والنساء والأطفال الذين يعانون يوميا في أفغانستان. ومع

الإنسانية في ٣١ آذار/مارس، وجمع ٢,٤ مليار دولار. وعلى الصعيد الوطني، التزمنا بتقديم ٣٨٠ مليون دولار كمساعدات هذا العام المالي لدعم الاحتياجات الإنسانية والبشرية الأساسية. ونؤيد بقوة نظام الجزاءات الذي تفرضه لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١) بوصفه أداة رئيسية لتعزيز السلام والأمن والاستقرار في أفغانستان. ويكفل هذا الاستثناء الإنساني ألا يضع النظام أي عقبات أمام تقديم المساعدة الإنسانية وغيره من الأنشطة التي تدعم الاحتياجات الإنسانية الأساسية.

إن الاستقرار الاقتصادي وتقديم الخدمات الأساسية أمران أساسيان لإنهاء دورة الاحتياجات الإنسانية والمعاونة. ونؤيد قيادة الأمم المتحدة في ذلك الصدد ونشدد على ضرورة أن تفي طالبان بالتزاماتها تجاه الشعب الأفغاني والمجتمع الدولي.

وكما سمعنا اليوم من السيدة حكيم والسيدة رويان، تواجه النساء والفتيات في أفغانستان قيوداً غير مقبولة على حريتهن في التنقل والملابس، فضلاً عن حصولهن على التعليم والوظائف والخدمات. وستسهم النساء والفتيات المتعلقات القادرات على المشاركة الكاملة في المجتمع في تحقيق التنمية الاقتصادية والسلام والأمن. ويساور المملكة المتحدة أيضاً قلق عميق إزاء الادعاءات الخطيرة المتعلقة بقتل الأفغان واحتجازهم واختفائهم خارج نطاق القضاء، بمن فيهم نشطاء المجتمع المدني وقوات الأمن السابقة والمسؤولون الحكوميون. كما تزايدت التقارير عن حوادث الهجمات الإرهابية. وتشكل التهديدات الإرهابية وتهديدات المخدرات في أفغانستان خطراً كبيراً على الأمن الإقليمي وعلى أفغانستان نفسها.

وبالتالي أصبح دور الأمم المتحدة أكثر أهمية من أي وقت مضى. ونشيد بعمل السيدة ديورا ليونز ونتطلع إلى العمل مع فريق القيادة الجديد. ويجب على المجتمع الدولي أن يوحد صوته للضغط على طالبان فيما يتعلق بالتزاماتها وتعزيز الأهداف المشتركة في مجال حقوق الإنسان وإبصال المساعدات الإنسانية ومكافحة الإرهاب، فضلاً عن أن تكون الحكومة أكثر شمولاً.

الرئيسية المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة أنه يجب علينا جميعاً الدفاع عنه وتعزيزه. والولاية التي أناطها المجلس ببعثة الأمم المتحدة توفر لها الوسائل اللازمة للقيام بذلك، ونتوقع من البعثة أن تضطلع بمهمتها بالكامل.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجدداً دعم فرنسا الكامل للشعب الأفغاني، فضلاً عن استعدادنا للمشاركة في الجهود اللازمة لتخفيف معاناته وتعاوننا الكامل مع الأمم المتحدة، بما فيها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، اسمحوا لي أن أشارك زملائي في تقديم خالص تعازينا إلى شعب أفغانستان في أعقاب المعاونة التي سببها الزلزال المدمر. وكما قال وزراء بلدي، فإن المملكة المتحدة تقف على أهبة الاستعداد لدعمهم في هذا الوقت العصيب. والمملكة المتحدة واحدة من أكبر المانحين للمعونة الإنسانية لأفغانستان، ونعمل بالفعل مع أفرقة في الميدان، بما في ذلك الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية واللجنة الدولية للصليب الأحمر، لإيصال المساعدة إلى من هم في أمس الحاجة إليها. واسمحوا لي أيضاً أن أشكر نائب الممثل الخاص الأكبروف ووكيل الأمين العام غريفيث على إحاطتهما، وأن أشكر على وجه الخصوص مقدمتي إحاطات المجتمع المدني على شهادتيهما القويتين والمؤثرتين.

ولا تزال الحالة الإنسانية والاقتصادية في أفغانستان حرجية. إذ يحتاج أكثر من ٢٤ مليون أفغاني إلى دعم إنساني ويواجه ما يقرب من ٢٠ مليون شخص انعدام الأمن الغذائي الحاد. ولا بد من اتخاذ إجراءات عاجلة لتجنب وقوع كارثة إنسانية وانهيار اقتصادي. ولا تزال القيادة القوية للأمم المتحدة حاسمة الأهمية في تنسيق دعم المجتمع الدولي والتفاوض بفعالية مع حركة طالبان لكفالة وصول المساعدات الإنسانية على أساس المبادئ إلى جميع أنحاء البلد.

ولا تزال المملكة المتحدة ملتزمة تجاه الشعب الأفغاني. وشارك وزير خارجية بلدنا في استضافة مؤتمر الأمم المتحدة لإعلان التبرعات

والإتصال بهم، وأعلنت أنها ستعقد اجتماعا لمجلس اللويا جيرغا. إن كل هذه خطوات إيجابية. ونأمل أن تواصل جميع الأطراف الأفغانية الحوار والمشاورات وأن تمكن من تحقيق المصالحة السياسية، ويجب على المجتمع الدولي أن ييسر تلك الجهود.

ترحب الصين باستمرار تمديد الإعفاء من حظر السفر لبعض أعضاء طالبان الصادر عن اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن تنظيم القاعدة وحركة الطالبان وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات. ويتسق ذلك مع الاحتياجات العملية التي يتطلبها دعم الحوار بين الأطراف الأفغانية. ونأمل أن يحافظ أعضاء المجلس على وحدة صفهم في ذلك الصدد وأن يمتنعوا عن ربط تلك المسألة بصورة تعسفية بمسائل أخرى لا صلة لها بها.

ثانيا، ينبغي زيادة واردات الموارد لمساعدة أفغانستان على التغلب على التحديات الاقتصادية والمعيشية التي تواجهها. لقد مرت الحالة الإنسانية والاقتصادية في أفغانستان بمنعطف مفاجئ نحو الأسوأ بعد الانسحاب المتعجل للقوات الأجنبية. ووفقا لتقرير الأمين العام (S/2022/485) هناك ٢٤,٤ مليون شخص في أفغانستان أو ما يقرب من ٦٠ في المائة من السكان بحاجة إلى المساعدة الإنسانية. ويواجه نحو ١٩,٧ مليون شخص خطر الجوع ويعاني ٦,٦ مليون شخص من نقص حاد في الغذاء. وهذه أكبر إحصاءات في العالم. وأدى ارتفاع أسعار المواد الغذائية والتضخم إلى تفاقم الحالة. وحتى الآن لم تمول سوى نسبة ٣٠ في المائة من خطة الاستجابة الإنسانية في أفغانستان، أي بعجز قدره ٣ مليارات دولار. كما أدت تطورات جيوسياسية أخرى إلى ضعف اهتمام البلدان المانحة الرئيسية بأفغانستان. وهذا اتجاه بالغ الخطورة وربما يحول الأزمة الحالية إلى كارثة أكبر.

وينبغي لمختلف الوكالات العاملة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية في أفغانستان أن تعزز جهود التنسيق والتآزر فيما بينها. وفي تلك العملية، ينبغي احترام ملكية الحكومة المؤقتة في تلقي المعونة الأجنبية. وذلك شرط لا غنى عنه لتقديم المساعدة بفعالية. وفي أبريل/ نيسان، أصدر العشرات من خبراء الأمم المتحدة المستقلين في مجال

السيد جانغ جون (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر وكيل الأمين العام مارتن غريفيث ونائب الممثل الخاص رامي الألكاروف على إحاطتهما. كما استمعنا باهتمام لتعليقات ممثلي المجتمع المدني.

إن أفغانستان تمر بمرحلة حرجة من الانتقال من الفوضى إلى الحوكمة، ولدى الشعب الأفغاني فرصة تاريخية للسيطرة على مستقبله ومصيره. منذ آب/أغسطس الماضي ظلت الحالة في أفغانستان مستقرة عموما مع انخفاض ملحوظ في النزاعات العنيفة على الرغم من وجود تحديات كبيرة في المجالين الإنساني والاقتصادي. لقد ضرب شرق أفغانستان زلزال بالأمس وأسفر عن مقتل ما لا يقل عن ١٠٠٠ شخص وإصابة المئات، ولا تزال أعداد الضحايا في ازدياد. وتتعى الصين الضحايا وتتقدم بتعازيها إلى الأسر الثكلى والمصابين. وسنقدم المساعدة الإنسانية الطارئة وفقا لاحتياجات أفغانستان. وندعو المجتمع الدولي إلى زيادة دعمه، كما ندعو البعثة إلى العمل على وجه الاستعجال دعما لجهود الإغاثة من الزلازل التي تبذلها أفغانستان. ولا يزال أمام أفغانستان طريق طويل نحو تحقيق السلام والتنمية، وينبغي ألا يُنسَى الشعب الأفغاني. ويتعين على المجتمع الدولي أن يقدم المزيد من الدعم والمساعدة.

أولا، يجب تعزيز التعاون البناء لدعم أفغانستان في تحقيق الحوكمة الذاتية بطريقة مستقلة وفعالة. لقد بينت الدروس المستفادة خلال السنوات الـ ٢٠ الماضية أن التدخلات العسكرية والأنماط الأجنبية لن تنجح في أفغانستان. وينبغي لجميع الأطراف أن تنفذ المبدأ القائل بأن هذه العملية يجب أن تكون مملوكة للأفغان وبقيادة أفغانية، وأن تكون ذات طابع عملي في تعزيز تعاونها مع الحكومة الأفغانية المؤقتة، وأن توجه وتدعم بصبر تحقيق المصالحة الوطنية والوحدة الداخلية في أفغانستان، فضلا عن استكشاف نموذج للحوكمة يناسب ظروف البلد. وينبغي أن تكون عملية مطردة وبدافع داخلي، وتتطلب موقفا تطلعا وصبرا لا بد منه.

فقبل بضعة أيام، عقدت سلطات طالبان الأفغانية أول اجتماع للجنة المعنية بعودة المسؤولين والشخصيات السياسية الأفغانية السابقة

للدخول إلى الولايات المتحدة. ونأمل أن يفي البلد المعني بالتزاماته بموجب القانون الدولي للاجئين، وأن يواصل تقديم المزيد من الدعم لأفغانستان وبلدان أخرى كي يتسنى تقادي سيل أكبر من اللاجئين.

تؤيد الصين استمرار الأمم المتحدة في الاضطلاع بدور هام في المساعدة في عادة الإعمار السلمي لأفغانستان. وعلى مدى السنتين الماضيتين، قادت الممثلة الخاصة للأمين العام ليونز عمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في ظروف معقدة وحقت نتائج إيجابية. وتقدر الصين عمل الممثلة الخاصة للأمين العام التي أكملت مهمتها مؤخراً.

وما فتئت الصين، بوصفها جارة صديقة لأفغانستان، ملتزمة دائماً بدعم السلام والاستقرار والتنمية في ذلك البلد. ومنذ بداية الشتاء الماضي، قدمت الحكومة الصينية ٢٥٠ مليون يوان من المساعدات الطارئة لأفغانستان، وستواصل تنفيذ المعونة الثنائية البالغة بليون يوان التي أعلنت عنها. وقد استضافت الصين مؤخراً الاجتماع الثالث لوزراء خارجية البلدان المجاورة لأفغانستان الذي دعي فيه جيرانها على وجه الاستعجال إلى الخروج بمبادرات مجدية وعملية وإلى دعم السلام وإعادة الإعمار في أفغانستان.

وفي الوقت الذي نتكلم فيه، تم بالفعل تنفيذ العديد من المشاريع التي ستؤدي دوراً هاماً في تعزيز التنمية السلمية والمستقرة في أفغانستان في المستقبل. إن الصين على استعداد للعمل مع المجتمع الدولي للمساهمة في تحقيق مستقبل جديد وأكثر إشراقاً لأفغانستان وهي راغبة في ذلك.

السيد كوستا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، تود البرازيل أن تعرب عن تعازيها القلبية لأسر ضحايا الزلزال الذي ضرب شرق أفغانستان أمس. وبينما ننتظر معلومات أكثر دقة عن المدى الكامل للدمار وعدد الضحايا، تعرب البرازيل عن تقديرها لأفضل الجهود التي بذلتها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان واليونسيف وجميع وكالات الأمم المتحدة في الميدان للاستجابة بسرعة لنداءات الدعم. ونتضامن مع جميع المتضررين خلال هذا الوقت العصيب.

حقوق الإنسان بياناً مشتركاً أكدوا فيه أن تجميد الولايات المتحدة لأصول أفغانستان في الخارج أدى إلى تفاقم الظروف المعيشية للنساء والأطفال الأفغان، ودعوا إلى وقف التجميد في أقرب وقت ممكن. وللأسف لم يحرز أي تقدم في ذلك الصدد. وبينما لا يزال الشعب الأفغاني في أمس الحاجة إلى الموارد، من غير المعقول أو المبرر أو المقبول تجميد أصوله الكبيرة في الخارج. وينبغي للولايات المتحدة أن تستجيب لنداءات الأمين العام وخبراء حقوق الإنسان والوكالات الإنسانية والأطراف الأخرى بضمان الاسترداد غير المشروط لأصول أفغانستان في الخارج في أقرب وقت ممكن، وينبغي لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان أن تعمل بشكل فعال على تعزيزها وفقاً لولاية مجلس الأمن.

ثالثاً، ينبغي اتخاذ تدابير شاملة لدعم التنمية في أفغانستان. إن المسائل المتصلة بانعدام الأمن والإرهاب والمخدرات واللاجئين التي تواجهها أفغانستان متشابكة. ويتعين علينا اعتماد نهج كلي وإيجاد حلول لأسبابها الجذرية. ويجب أن نحث أفغانستان على القضاء على الظروف المواتية للإرهاب واتخاذ إجراءات صارمة ضد المنظمات الإرهابية مثل تنظيم الدولة الإسلامية والحركة الإسلامية لتركستان الشرقية. وينبغي تشجيع الحظر الذي فرضته طالبان على زراعة الخشخاش، كما ينبغي دعم أفغانستان في تنمية محاصيل زراعية بديلة لأجل القضاء على المخدرات. ويجب ضمان حقوق ومصالح النساء والأطفال في أفغانستان بشكل كامل، بما في ذلك حقهم في التعليم والعمل. ويتعين أيضاً بذل جهود متواصلة في ذلك الصدد.

وفي الوقت نفسه، لا يمكن تحقيق أي من تلك الأهداف ما لم تحافظ أفغانستان على الاستقرار العام فضلاً عن تحقيق التنمية والتقدم تدريجياً. لقد احتفلنا قبل بضعة أيام باليوم العالمي للاجئين في وقت يتجاوز فيه عدد اللاجئين والمشردين في جميع أنحاء العالم الـ ١٠٠ مليون شخص لأول مرة في التاريخ. ويجب ألا ننسى ١١ مليون لاجئ أفغاني نتيجة للحرب في أفغانستان، يقيم الملايين منهم في البلدان المجاورة مثل باكستان وإيران. ووفقاً لآخر البيانات، رفضت منذ تموز/يوليه من العام الماضي ٩٠ في المائة من طلبات اللاجئين الأفغان

ويجب على مجلس الأمن أيضاً أن يواصل العمل من أجل حماية وتعزيز حقوق الإنسان في أفغانستان، ولا سيما تلك التي يبدو أنها الأكثر تضرراً: حقوق النساء والفتيات، والأطفال، والمدافعين عن حقوق الإنسان، والصحفيين، وغيرهم من العاملين في وسائل الإعلام، والأشخاص المنتمين إلى أقليات عرقية ودينية.

ونعرب عن امتناننا الخاص للسيدة ديورا ليونز على عملها الملزم بصفقتها الممثلة الخاصة للأمين العام في أفغانستان حتى ١٥ حزيران/يونيه. وتشكر البرازيل السيدة ليونز على مشاركتها المستمرة مع جميع الجهات الفاعلة السياسية الأفغانية ذات الصلة والجهات المعنية في التصدي للتحديات العديدة التي يواجهها البلد وعلى عملها الدؤوب في تعبئة المساعدة الإنسانية والدفاع عن تعزيز حقوق الإنسان، ولا سيما الحقوق الأساسية للنساء والفتيات.

وتكرر البرازيل التأكيد على دعمها الكامل لعمل الممثلة الخاصة للأمين العام لأفغانستان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في ولايتهما المتمثلة في دعم وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات، والحماية الكاملة لحقوق الإنسان الخاصة بهن، بما في ذلك تعليم المرأة ومشاركتها وتفاعلها وقيادتها الكاملة والمتساوية والهادفة والمأمونة على جميع مستويات ومراحل صنع القرار، تمشياً مع القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات ذات الصلة.

لم نشهد بعد عودة المرأة إلى الحياة العامة وعودة الفتيات إلى مقاعد الفصول الدراسية في المدارس الثانوية. ويجب احترام حقوق النساء والفتيات لا بسبب التزامات أفغانستان بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان وحسب، لكن أيضاً لأن مشاركة المرأة في الاقتصاد أمر بالغ الأهمية لاقتصاد أفغانستان وانتعاشها اليوم وتنميتها المستدامة في المستقبل. ويجب أيضاً السماح للمنظمات النسائية الأفغانية التي تقدم خدمات للنساء والفتيات بمواصلة الاضطلاع بعملها الحاسم. ويجب ضمان الظروف اللازمة لتحقيق ذلك.

وكما قالت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ميشيل باشليت، الأسبوع الماضي في جنيف عندما وصفت الحالة في

وتشكر البرازيل وكيل الأمين العام مارتن غريفيث ونائب الممثلة الخاصة للأمين العام رامز الأكبروف على ما قدماه من معلومات مستكملة. كما نشكر السيدة يلدا حكيم والسيدة يلدا رويان على عرضيهما الثاقبين. وأرحب بممثلي أفغانستان وأوزبكستان وإيران وباكستان في هذه الجلسة.

إن الاحتياجات الإنسانية المتزايدة باستمرار للسكان الأفغان في السيناريو الصعب المتمثل في اشتداد الطلب على المساعدة الإنسانية الدولية تثير القلق. قبل وقوع الزلزال، كان ٥٩ في المائة من السكان بحاجة إلى المساعدة، ولم يمول سوى ٣١ في المائة من خطة الاستجابة الإنسانية. وقد كانت وكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الإنسانية تعاني بالفعل من أجل تقديم معونتها الأساسية للسكان المحتاجين. ومن المحتمل أن يزداد هذا السيناريو سوءاً تحت تأثير زلزال هذا الأسبوع.

وتشير البرازيل إلى أن المساعدة الإنسانية المقدمة إلى الشعب الأفغاني لا تشكل، ولا ينبغي أن تشكل، انتهاكاً لنظام الجزاءات. ونسلم بأن هناك جهوداً قد بذلت لمعالجة الصعوبة التي تواجهها المنظمات الإنسانية ووكالات الأمم المتحدة في إرسال الموارد المالية إلى أفغانستان، ولكننا نناشد مرة أخرى جميع البلدان أن تواصل النظر عن كثب في هذه المسألة. ويجب التقيد الصارم بالإعفاءات الإنسانية لأي جزاءات لكفالة ألا تقوّض حصول من هم في أمس الحاجة إلى الغذاء والمأوى والإمدادات الصحية الأساسية على احتياجاتهم. ينطبق هذا الفهم على أفغانستان، ولكنه ينطبق أيضاً على الأزمات الإنسانية الأخرى.

ويجب أن يستمر تدفق معونة المجتمع الدولي المنقذة للحياة لتخفيف معاناة جميع الضعفاء في أفغانستان. ولكننا نعلم جميعاً أن التدابير الإنمائية الطويلة الأجل هي وحدها التي ستمهد الطريق لمستقبل أكثر ازدهاراً وسلاماً لأفغانستان. وفي ذلك الصدد، تكرر البرازيل النداءات الموجهة إلى أعضاء المجتمع الدولي للنظر في رفع التجميد عن أصول المؤسسات الأفغانية.

إن الحالة الاقتصادية القائمة التي تغذيها عدة عوامل داخلية وخارجية، تلقي بملايين الأفغان في براثن العوز الشديد. وإذ نناقش الاقتصاد، لا يمكننا أن نتجاهل الإسهامات المهمة للمرأة في التنمية الاقتصادية. إن عدم الاستفادة بشكل كامل من قدرات المرأة واستبعادها من القوة العاملة والماهرة سيواصل الحد من النمو الاقتصادي في أفغانستان. ولذلك، فإننا نتوقع من طالبان على أقل تقدير أن تشارك النساء على جميع المستويات وأن تُدرج آراءهن في سياسات غير تمييزية تتصدى للتحديات السياسية والاقتصادية والأمنية التي يواجهها البلد. وفي سياق سد بعض النقص في التمويل، ينبغي أيضاً النظر في كيفية ضخ الأصول الأفغانية المجمدة في الاقتصاد المتعثر كجزء من الجهود الرامية إلى إصلاحه وذلك في إطار للمساءلة يتفق عليه.

وتعرب كينيا عن عميق الأسف لانقضاء ما يقرب من ٢٧٩ يوماً منذ أن علقت طالبان الدراسة للبنات بدءاً من الصف السادس. وما من عذر يبرر التمييز ضد النساء والفتيات. وبوصفنا بلداً يستضيف عدداً كبيراً من اللاجئين، فإننا ننوه كذلك ونشيد بجيران أفغانستان الذين فتحوا حدودهم بكرم بالغ خلال الأشهر القليلة الماضية، وخاصة خلال هذه الفترة الصعبة. ولذلك، نحث المجتمع الدولي على مساندة جهودهم من خلال تمويل يمكن التنبؤ به.

وبالنيابة عن وفد بلدي، أود أن أعرب عن خالص امتناننا للسيدة ليونز على عملها وتفانيها في خدمة البعثة. ونتمنى لها كل التوفيق في مساعيها المقبلة.

وأخيراً، تؤكد كينيا من جديد تضامنها الثابت مع شعب أفغانستان وتقف على أهبة الاستعداد لدعم جميع المساعي الرامية إلى ضمان سلامته ورفاهه.

السيدة الحفيتي (الإمارات العربية المتحدة): السيد الرئيس، بداية ننضم إلى المتحدثين الآخرين في الإعراب عن خالص تعازينا ومواساتنا لعائلات ضحايا الزلزال المدمر الذي وقع يوم أمس في جنوب شرق أفغانستان ونتمنى الشفاء العاجل للمصابين. وستكون دولة الإمارات دائماً على استعداد للتخفيف من معاناة الشعب الأفغاني، بما في ذلك عبر البدء في تسيير مساعدات لمساندتهم في هذا المصاب الجلل.

أفغانستان، فإن الأفغان "يعيشون بعضاً من أحلك اللحظات منذ جيل". وتؤكد استنتاجات التقرير الأخير للأمين العام (S/2022/485) هذا التحليل القاتم. ويضيف الزلزال طبقة جديدة من الخطورة إلى الحالة الإنسانية الخطيرة بالفعل على أرض الواقع. ويجب أن نواصل العمل معاً من أجل عملية سياسية أفغانية ديمقراطية شاملة بمشاركة كاملة من المرأة تعزز وقف الأعمال القتالية والاستقرار والمصالحة الوطنية.

السيدة تورويتيتش (كينيا) (تكلت بالإنكليزية): في البداية، تتضم كينيا إلى الآخرين في الإعراب عن تعازيها القلبية لشعب أفغانستان في أعقاب الزلزال المدمر الذي ضرب ولاية باكتيكا. ونشيد بالبعثة السريعة من جانب السلطات والجهات الفاعلة الإنسانية لتوفير الاستجابة لحالات الطوارئ وجهود البحث والإنقاذ.

وأشكر نائب الممثلة الخاصة للأمين العام الأكبر وف ووكيل الأمين العام غريفيث على ما قدماه من إحاطة ومعلومات مستكملة عن آخر التطورات في أفغانستان. وأود أيضاً أن أشكر السيدة يلدا حكيم والسيدة يلدا رويان على رسائلهما الواقعية.

ويساور كينيا القلق إزاء الحالة الأمنية الهشة في أفغانستان. لقد شهدنا زيادة في الهجمات الإرهابية المرتكبة ضد المدنيين، وخاصة الأقليات، والتي لا تزال تقوض جهود السلام. ونتوقع من طالبان أن تجدد التزامها بمكافحة الإرهاب وضمان ألا تكون أفغانستان ملاذاً لتنظيم الدولة الإسلامية أو الجماعات الإرهابية التابعة لتنظيم القاعدة. وعلاوة على ذلك، يجب على حركة طالبان أن تكفل عدم استخدام أراضي أفغانستان مرة أخرى من قبل تلك الجماعات الإرهابية لتصدير الإرهاب إلى مناطق أخرى. وينبغي أن يتم ذلك بطريقة تحترم حقوق الإنسان الأساسية وتدعم كرامة الشعب الأفغاني.

ونشيد ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وغيرها من الوكالات الإنسانية التي تواصل العمل في بيئة تزداد تعقيداً وتحدياً. ويستدعي استمرار قدرات البعثة وتلك الوكالات على التكيف وأداء المهام في ظل هذه الظروف التي لا نظير لها أن يعزز المجتمع الدولي دعمه لها على نحو يمكن التنبؤ به.

تقديم المساعدات الإغاثية وغيرها من الأنشطة التي تدعم الاحتياجات الإنسانية الأساسية في أفغانستان. ونرى أنه يمكن الاستفادة من نموذج أفغانستان وأن ننظر في إمكانية اتباع نهج مماثل لأنظمة العقوبات الأخرى، على أساس كل حالة على حدة. لذا نعيد التأكيد هنا على أهمية النظر بشكل منتظم في الآثار الإنسانية المحتملة للجزاءات عند تصميم كل نظام من أنظمة العقوبات. كما نشجع جميع المانحين على بذل كافة الجهود الممكنة لضمان عدم تمكن الأفراد المدرجين في قائمة العقوبات المنشأة بموجب القرار ١٩٨٨ (٢٠١١) أو الذين لهم صلات بالإرهابيين من الاستفادة من المساعدات المخصصة للشعب الأفغاني.

ثانياً، نكرر التأكيد على أن حصول النساء والفتيات على التعليم ومشاركتهم في كافة جوانب الحياة العامة لا يعد أمراً اختياريًا، إذ إن فرص أفغانستان في التعافي محكوم عليها بالفشل في حال استمرار تهميش نصف سكانها، مما سيتوجب من هذا المجلس الاستمرار في المطالبة بإلغاء قرار طالبان بشأن حرمان الفتيات من التعليم الثانوي والدعوة إلى إعادة إشراك المرأة بشكل كامل ومتساوٍ وهاهدف في المجتمع.

ثالثاً، يتعين على بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان مواصلة تنفيذ ولايتها الشاملة بالانخراط مع طالبان في حوار منظم وإبلاغها برسائل المجتمع الدولي، ولحثها على الاستمرار في تفاعلها النشط مع طالبان فيما يتعلق بتمكين المرأة وتعليم الفتيات وكافة الجوانب الأخرى في ولاية البعثة.

رابعاً، لا يزال الوضع الأمني في أفغانستان متدهوراً، حيث يشير التقرير الأخير لفريق فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات إلى تعرض أفغانستان لعدة هجمات إرهابية خلال الأشهر الماضية، وتمكنت بعض الجماعات الإرهابية، ومنها تنظيم داعش - ولاية خراسان، من تعزيز قدراتها ومواردها المالية، وهو ما يفاقم التحديات الماثلة أمام الحفاظ على الأمن في البلاد والسيطرة على أنشطة الجماعات الإرهابية، كما شهدنا خلال هذا الشهر بعد الهجوم الأخير على معبد في كابول والتعجير الذي استهدف سوقاً مزدحمة في ننگرهار.

وأوجه بجزيل الشكر للسيد رامز الأكبروف والسيد مارتن غريفيث على إحاطتهما الشاملتين. لقد استمعنا كذلك باهتمام إلى الإفادتين المؤثرتين اللتين أدلت بهما السيدة رويان والسيدة حكيم بشأن الأوضاع الصعبة التي يعيشها الأفغان، خاصة النساء والفتيات. وأود أن أعتم هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا للممثلة الخاصة للأمين العام السيدة ديورا ليونز على تفانيها وقيادتها لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان خلال الفترة الماضية.

السيد الرئيس، إن الوضع في أفغانستان محبط ومقلق، خاصة بسبب عدم إحراز أي تقدم في المجالات التي أكد عليها المجلس في قراره ٢٥٩٦ (٢٠٢١) بشأن أفغانستان، ومنها تشكيل حكومة شاملة، ومكافحة الإرهاب، ودعم حقوق الإنسان خاصة النساء في العمل والفتيات في التعليم، وكذلك مشاركتهن في مختلف نواحي الحياة. وهذه ليست مجرد تطلعات للمجتمع الدولي؛ بل هي ركائز أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي وتحسين الرعاية الصحية وتمكين المرأة لتحقيق الاستقرار والسلام المستدام في أفغانستان.

أود هنا التركيز على أربع مسائل مهمة. أولاً، يتعين علينا إيلاء الاهتمام الكافي لتدهور الأوضاع الإنسانية في أفغانستان. فبالرغم من تمكننا من تجنب كارثة إنسانية في الشتاء الماضي، فإن هناك ارتفاعاً مستمراً في معدلات الفقر والجوع وفقاً لأحدث تقرير للأمين العام (S/2022/485). كما أصبحت أفغانستان للأسف مثالا على تعرض الملايين لانعدام الأمن الغذائي جراء ارتفاع أسعار المواد الغذائية والأسمدة والوقود. فقد تحول التحذير الذي أطلقه المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي في آذار/مارس الماضي إلى حقيقة في أفغانستان وذلك لأن الطعام يؤخذ من الجائعين لإطعام المتصورين جوعاً. وتزداد هذه الأوضاع تفاقمًا مع الزلزال الأخير وتداعياته المدمرة على سكان المناطق التي ضربها.

لقد رحبت دولة الإمارات باعتماد قرار مجلس الأمن ٦١٥ (٢٠٢١)، الذي يتضمن إعفاء إنسانيا من نظام العقوبات المنشأ بموجب القرار ١٩٨٨ (٢٠١١)، حيث تعد هذه خطوة مهمة لتيسير

لقد انقضت ستة أشهر منذ آخر مناقشة شاملة للمسألة الأفغانية في مجلس الأمن (انظر S/PV.8954). ومن المؤسف أن الحالة الإنسانية والاجتماعية الاقتصادية استمرت في التدهور خلال تلك الفترة. وانخفضت مؤشرات نوعية الحياة بمقدار الثلث. لقد عانى سكان البلد من واحدة من أسرع الأزمات الإنسانية تطورا في العالم، وهم يصارعون من أجل البقاء بكل ما تعنيه الكلمة. ويعاني البلد من الجوع والعوز والبطالة. والإنتاج والتصنيع يشهدان حالة من التدهور. ويعاني القطاع الزراعي من الجفاف، وهناك نقص حاد في البذور والمواد الغذائية والأسمدة. كما كان لانتشار عدوى فيروس كورونا عواقب وخيمة، أساسا على الفئات السكانية الأضعف، بمن في ذلك النساء والأطفال.

وفي هذا السياق، من المؤسف أن مؤتمر المانحين المعني بأفغانستان الذي عقد في ٣١ آذار/مارس تحت رعاية الأمم المتحدة، لم يرق إلى مستوى التوقعات. ولذلك، فإن ما يبدو نفاقا هو المحاولات التي يبذلها زملاؤنا في الولايات المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي لنقل المسؤولية إلى المجتمع الدولي ككل عن الحالة الراهنة للأزمة في أفغانستان وعن تعافي البلد، فضلا عن محاولات إجبار الشعب الأفغاني المعوز على دفع ثمن هجمات ١١ أيلول/سبتمبر التي لا علاقة له بها. وإبان عهد الاتحاد السوفياتي، شديت أكثر من ١٤٠ منشأة من منشآت الأعمال في أفغانستان لتشكل العمود الفقري لاقتصادها، وخلال ٢٠ عاما من وجود منظمة حلف شمال الأطلسي في أفغانستان، لم يتم بناء ولو مشروع واحد، حيث اعتمد الاقتصاد الأفغاني بشكل مباشر على التمويل الدولي.

ونقدر قيمة الجهود التي يبذلها ممثلو الوكالات الإنسانية الذين يعملون في الميدان. ونحيط علما بالجهود المتفانية التي يبذلها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية واللجنة الدولية للصليب الأحمر ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وغيرهم من وكالات المساعدة الإنسانية ومساهماتهم لمساعدة إلى أفغانستان.

ونرحب بتمكن العاملين في المجال الإنساني الآن من الوصول إلى المناطق التي لم يتمكنوا من الوصول إليها قبل ١٥ آب/أغسطس

وكما أكد تقرير الأمين العام الأخير، فإن طالبان بحاجة إلى الانخراط في حوار جاد وهادف مع المجتمع الدولي لمكافحة الإرهاب. ونؤكد هنا على أهمية أن يواصل هذا المجلس توجيه رسالة موحدة إلى طالبان بضرورة الحيولة دون أن تكون أفغانستان ملاذا آمنا للإرهابيين.

وختما، نشير إلى ما ذكرته السيدة ليونز لهذا المجلس عدة مرات بأن الطريق أمامنا لن يكون سهلا، بعد أحداث آب/أغسطس ٢٠٢١. وعلى الرغم من إزالة العديد من العقبات منذ ذلك الحين، ينبغي مضاعفة جهودنا، وتكثيف الدعم إلى الأفغان، مع مواصلة الضغط على طالبان، إذ لا يمكننا أن نتخلى عن الشعب الأفغاني في هذه الأوقات الصعبة.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نود أن نشكر وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، السيد مارتن غريفيث، ونائب الممثل الخاص للأمين العام والمنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية في أفغانستان، السيد رامز الأكبروف، على تقيييمهما للحالة في أفغانستان. لقد بذلا منذ آب/أغسطس ٢٠٢١ جهودا هائلة في الميدان نؤمن بأنها أنقذت حياة ملايين الأفغان. كما استمعنا باهتمام لإحاطات ممثلي المجتمع المدني. وفي الوقت نفسه، نود أن نشير إلى ما يلي. درجت العادة أن نطلق من الفرضية التالية. إذا دعا مجلس الأمن ممثلين عن المجتمع المدني، فينبغي أن يكون هؤلاء الأشخاص من أفغانستان. وينبغي أن يكونوا على دراية بحقائق الواقع في الميدان، فهم يواجهون تلك الصعوبات إلى جانب الشعب. ويسرنا أن ممثلي البلد والمنطقة قد أعطيت لهم الكلمة مرة أخرى لمناقشة هذه المسألة التي تكتسي أهمية كبيرة بالنسبة لهم.

ونود أن نعرب عن خالص تعازينا لسلطات الأمر الواقع ولشعب أفغانستان على ضحايا الزلزال المدمر الذي أودى بحياة ألف شخص.

لقد اطلعنا باهتمام على تقرير الأمين العام عن الحالة في البلد (S/2022/485).

إن صون الاستقرار في أفغانستان أمر أساسي للجهود الإقليمية الرامية إلى التوصل إلى تسوية سلمية. ونعتقد أن ذلك يجب أن يكون الأولوية القصوى للمجتمع الدولي بأسره، لأن أي تقاعس عن العمل الآن ستكون له عواقب عالمية سلبية أكبر في المستقبل. ولن نعيد زعزعة الاستقرار سوى بتنظيم داعش والجماعات الأخرى، بما في ذلك الحركة الإسلامية لتركستان الشرقية والحركة الإسلامية في أوزبكستان وجماعة أنصار الله. ومن شأن إيجاد بؤر إضافية للتوتر أن يصب في مصلحة تلك الجماعات. وجميعنا يدرك جيدا خطط تنظيم داعش لإنشاء خلافة وتوسيع نفوذه ليشمل منطقة وسط آسيا ثم الاتحاد الروسي.

وهناك قضايا خطيرة وملحة تتعلق بإنتاج المخدرات وتهريبها. لا تزال أفغانستان المورد الرئيسي للمواد الأفيونية في العالم، ونذكر الخطوات المحددة التي اتخذتها سلطات حكومة الأمر الواقع لإنهاء ذلك الخطر. بيد أن تلك الجهود وحدها لا يمكن أن تكفي. ومن الواضح أن أفغانستان تحتاج إلى مساعدة شاملة من المجتمع الدولي لتطوير محاصيل زراعية بديلة.

ونولي أهمية هائلة لجهود بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. ونثق بأن البعثة ستواصل التركيز بشكل وثيق على المهام المحددة في الولاية، أي تنسيق المساعدة الإنسانية وتيسير الإنعاش بعد انتهاء النزاع في أفغانستان.

وفي الوقت نفسه، سيكون من الأهمية بمكان أن تجري البعثة حوارا بناء قائما على الثقة مع سلطات الأمر الواقع؛ وأن تقدم المساعدة في بناء القدرات من أجل تهيئة الظروف اللازمة لحل المشاكل بفعالية بطريقة تراعي الخصائص الإقليمية والثقافية وتستند إلى أفضل ممارسات الجيران الإقليميين، بما في ذلك منظمة التعاون الإسلامي.

وروسيا، بوصفها صديقا وجارا لأفغانستان، ما فتئت تقدم المساعدة الإنسانية تقليديا من خلال وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة. وعلى الصعيد الثنائي أيضا، ما فتئت نقدم السلع الإنسانية، بما في ذلك الغذاء والأدوية والملابس الدافئة. ونأسف عميق للأسف لأن الجزاءات غير القانونية المفروضة على بلدنا تؤثر، في جملة

٢٠٢١. ومع ذلك، نفهم أن بعض التحديات لا تزال قائمة. والتغلب عليها يستلزم الوقت والصبر.

وفي الوقت نفسه، ظل عدد من المشاكل بدون حل لعقود في أفغانستان. ونحن واثقون بهذا الخصوص أن التزام الوكالات الإنسانية بمواصلة الحوار النشط مع سلطات الأمر الواقع سيساعد على إحراز تقدم كبير في ذلك الصدد.

ونقدر خطوات محددة اتخذتها الهياكل الدولية والمؤسسات المالية، بما فيها البنك الدولي، للتخفيف من حدة الحالة الإنسانية. ومما يؤسف له أن تلك التدابير لا تزال غير كافية لتحسين حياة الأفغان العاديين بطريقة دائمة. وللمساعدات الإنسانية الخارجية تأثير محدود على التخفيف من حدة التوترات الاجتماعية.

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، اتخذ القرار ٢٦١٥ (٢٠٢١). وقد صيغ لإتاحة الفرصة لزيادة المساعدة الإنسانية الفورية من خلال جميع القنوات. وجاءت أحكام ذلك القرار ردا على السؤال الذي كثيرا ما يطرح بشأن سبل تقديم المساعدة من دون عوائق في إطار نظام الجزاءات عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١). ومع ذلك، للأسف، ما رأيناه هو أن عددا من البلدان لا يزال يسيء تفسير محتواه لتبرير القيود الانفرادية. وتتفاقم الحالة الإنسانية المحفوفة بالمخاطر أصلا بسبب الانهيار الاقتصادي الأفغاني والشلل التام للنظام المصرفي.

وإزاء تلك الخلفية، نرى أن محاولات بعض الدول، تحت أي ذريعة، لوقف استئناف العمل بين الجهات الفاعلة الأفغانية في المجال المالي والنظم المصرفية الدولية وتأخير الجهود الرامية إلى رفع التجميد عن الأصول الأفغانية إلى أجل غير مسمى، أمر مشين. وتلقي هذه الأعمال بظلال من الشك على صدق بيانات الزملاء بشأن اهتمامهم بتحقيق استقرار الحالة أفغانستان.

ونحث المانحين الغربيين على الكف عن استغلال المسألة الأفغانية، وإعادة موارد البلد، والبدء في تقديم المساعدة الشاملة لتطبيع الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية بدون تحفظ أو شروط. وفي نهاية المطاف، تتحمل تلك الدول المسؤولية الرئيسية عن نتائج وجودها في البلد لمدة ٢٠ عاما.

منذ الاستيلاء على السلطة، وكما سمعنا، يتهاوى اقتصاد البلد. وقد انكمش بأكثر من الثلث مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق. وهناك بطالة واسعة الانتشار. وترتفع أسعار المواد الغذائية بنحو ٢٠ في المائة سنوياً. والأسر التي كانت من الطبقة المتوسطة قبل عام تعيش الآن على وجبة واحدة في اليوم. وكما سمعنا من وكيل الأمين العام غريفيث، فإن أكثر من نصف سكان البلد، أي ما يقرب من ٢٠ مليون شخص، يواجهون الجوع الحاد. وتحدث التقارير عن حالات مفرجة مثل بيع العائلات لأعضاء أطفالهم لمجرد توفير الغذاء.

وعندما يتعلق الأمر بالحالة الأمنية، من المقلق تماماً أن نلاحظ عودة ظهور تنظيم القاعدة في الأراضي الأفغانية. وقد عجزت طالبان، في ظل الانقسامات التي تمزق البلد وفقدانها السيطرة على بعض أجزائها، عن قمع تنظيم الدولة الإسلامية - ولاية خراسان، على الرغم من الجهود المبذولة في ذلك الصدد. وتواصلت التفجيرات والهجمات التي تستهدف المدنيين، من أقلية الهزارة في أغلب الأحيان. ويثير ذلك تساؤلاً مشروعاً عما إذا كانت أفغانستان قد أصبحت أرضاً خصبة مجدداً لتصدير الإرهابيين بالجملة، وهو ما يجب ألا نسمح به.

وقد قطعت طالبان، عندما استولت على السلطة قبل عام تقريباً، وعداً بتحقيق السلام والوئام؛ وأنه لن تكون هناك أعمال انتقامية؛ وأنها ستعنتي بالضعفاء وتدير الاقتصاد وتعمل مع غيرها من البلدان؛ وأنها ستسمح للفتيات بالذهاب إلى المدرسة، ولكنها تحتاج إلى وقت للاستعداد لكل ذلك.

وكما سمعنا هنا اليوم من السيدة حكيم والسيدة رويان، فإن الواقع مختلف؛ فطالبان تعود إلى عاداتها القديمة. ففي آذار/مارس، وجدت الفتيات المراهقات العائدات إلى فصولهن الدراسية في اليوم الأول من العام الدراسي الأبواب مغلقة. وبدلاً من أن يقابلن معلميهن، قابلهن رجال مسلحون. والمدارس الخاصة، وهي آخر جيوب المقاومة في مجال التعليم، بصدد التراجع الآن تحت وطأة الضغط.

وفي أيار/مايو، صدرت أوامر إلى جميع الأفغانيات بتغطية أنفسهن من الرأس إلى أخمص القدمين خارج المنزل، وهو ما يعني

أمر، على تعاوننا مع المنظمات الإنسانية، وتقطع الصلات اللوجستية والمالية. وإذا لزم الأمر، سنقف على أهبة الاستعداد لتقديم المساعدة إلى أفغانستان من خلال إمدادات الحبوب.

ونحن على استعداد لمواصلة الإسهام في النهوض بالتسوية السلمية والمصالحة الوطنية في أفغانستان. ونحافظ على تعاون منتظم مع سلطات الأمر الواقع، يركز باستمرار على المشاكل الرئيسية التي تواجه البلد، بما في ذلك التهديد الإرهابي والمخدرات، والشمولية السياسية، والمساعدة الإنسانية، وحقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق النساء والفتيات.

والمسألة الأفغانية هي أيضاً محور جهودنا في سياق صيغة موسكو والآليات الإقليمية الأخرى، فضلاً عن منظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة شنغهاي للتعاون.

ونعتمد مواصلة تزويد الشعب الأفغاني وسلطات الأمر الواقع في البلد بكل وسيلة ممكنة للدعم بغية التخفيف من آثار الأزمة الاجتماعية الاقتصادية في البلد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل ألبانيا.

ننضم إلى الزملاء في تقديم خالص تعازينا إلى أسر ضحايا الزلزال ونتمنى الشفاء العاجل للمصابين.

وأشكر وكيل الأمين العام غريفيث ونائب الممثلة الخاصة للأمين العام الأكيروف على ما قدماه من معلومات مستكملة مفصلة عن الحالة المأساوية في أفغانستان.

وأشكر السيدة يلدا حكيم والسيدة يلدا رويان جزيل الشكر على تقديمهما هذا المنظور المهم والمطلوب من ذلك الجزء من المجتمع الأفغاني، الذي يتقلص للأسف بشكل خطير. وأشكر على وجه الخصوص يلدا حكيم لاستمرارها في أن تكون صوتاً قوياً، ومتحدثةً موثوقاً بها كأفغانية، لمن يتعين الاستماع إلى أصواتهم - الأفغان.

وما سمعناه اليوم لا يترك فسخة كبيرة للأمل. كنت أحاول العثور على جانب إيجابي واحد لتسليط الضوء عليه. ولا أزال أبحث.

يظل المجلس موحدًا ويتكلم بصوت عالٍ مخبرًا حركة طالبان بوضوح وبشكل لا لبس فيه إنه في حال لم تغير مسارها، فإن أبواب العالم ستظل موصدة أمامها. فلن تكون موضع ترحيب؛ وستظل منبوذة كما اختارت أن تكون. والأسوأ من ذلك أنها ستكون المسؤولة عن إعادة البلد إلى حالة التوتر والنزاع. ولذلك حان الوقت للشروع بحسن نية في عملية سياسية هادفة وشاملة للجميع، على أن تكون النساء حاضرات في القاعة وعلى الطاولة.

وأخيراً، نعرب عن تقديرنا الكبير للجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. ويجب أن نفعل كل ما في وسعنا لكفالة وصول المساعدات الإنسانية إلى من يحق لهم الحصول عليها، وليس إلى رجال أقوياء يحملون السلاح. وبالرغم من الصعوبات الكبيرة والتحديات المتجددة، يجب على البعثة أن تبذل قصاري جهدها لمواصلة العمل مع طالبان في تنفيذ الولاية التي أسندتها إليها المجلس - من أجل الشعب الأفغاني وبالنيابة عنه ومن أجل مستقبله.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأود أن ألفت انتباه المتكلمين إلى الفقرة ٢٢ من أحدث مذكرة لرئيس مجلس الأمن (S/2017/507) بشأن أساليب عمل المجلس، التي تشجع جميع المشاركين في جلسات المجلس على الإدلاء ببياناتهم في غضون خمس دقائق أو أقل، تمثيلاً مع التزام مجلس الأمن بالاستفادة من الجلسات المفتوحة بطريقة أكثر فعالية.

أعطي الكلمة الآن لممثل أفغانستان.

السيد فايق (أفغانستان) (تكلم بالإنكليزية): استهل كلمتي بتهنئتك، سيدي الرئيس، على قيادتكم المقتدرة لمجلس الأمن للشهر الحالي وعقدكم هذه الجلسة.

وأود أن أشكر كلا من السيد الأكبروف والسيد غريفيث على إحاطتهما. وأود أيضاً أن أشكر السيدة حكيم والسيدة رويان، هاتان المرأتان الأفغانيتان الشجاعتان والقويتان، على رسائلهما المؤثرة وذات الصدى والواضحة. فهما تجسدان حقاً قوة المرأة الأفغانية وقدراتها.

ببساطة إبعادهن عن الحياة العامة. وحُلت لجنة حقوق الإنسان، كما يجري استهداف الأقليات، ولا سيما الهزارة، عمداً. وكل ذلك يدعو إلى الإحباط؛ فهو خطأ يعود بنا إلى الوراء. وهو يتعارض مع حقوق الإنسان الأساسية التي ندافع عنها هنا. ويتناقض مع الوعود التي قطعتها طالبان على نفسها.

وبينما دفع التعليم البشرية إلى الأمام، اختارت طالبان الجهل. فعدم وجود امرأة حرة في الحياة العامة يعني استبعاد نصف المجتمع من الإسهام في مستقبل البلد. كيف يمكن أن يؤدي ذلك إلى تحقيق التنمية والرخاء للشعب الأفغاني؟ وكيف يمكن أن يستجيب ذلك لاحتياجات الناس ويساعدهم على بناء مستقبلهم؟

بل هي، على النقيض، خريطة طريق إلى العصور المظلمة حيث كانت تسود قوى الظلام والتعصب الأعمى وكراهية النساء ونزوح الحضارة. وحين تُفرض القيود على حقوق المرأة، يضعف المجتمع بأسره. فلا يمكن للنظام الذي يستبعد النساء والمواهب أن ينجح ولن يتقدم إلى الأمام. ولدى طالبان مشكلة كبيرة مع التقدم، ومشكلة أكبر مع الحقيقة. وقد اضطر معظم الفنانين والمغنيين والممثلين والكوميديين المشهورين إلى الفرار من البلد. وكان أحدهم، النبي روشان، الذي كان يشاهده الملايين كل أسبوع. وهو يعيش الآن في ألبانيا. وقد قررت طالبان أن الأفغان ليسوا بحاجة إلى معلومات؛ ولا يحتاجون إلى الترفيه؛ ولا يحتاجون إلى الضحك؛ وإنهم بحاجة فقط إلى الإصغاء والطاعة. ولكن إلى متى؟

وفي الشهر الماضي، دعا زعيم طالبان البلدان إلى التعامل مع أفغانستان على أساس الاحترام المتبادل. وذلك يعني الاعتراف الرسمي بالبلد وإقامة علاقات دبلوماسية معه وتقديم المساعدة الإنمائية له وممارسة التجارة معه والاستثمار فيه. غير أن الاحترام لا يُمنح، بل يكتسب - من خلال احترام الالتزامات في المقام الأول وليس خيانتها. وهو يُكتسب بقول الحقيقة لا بسرد الأكاذيب. ومما يؤسف له أن أفعال طالبان تسير في الاتجاه المعاكس - على حساب الشعب والبلد.

والمشكلة ليست أن طالبان لا تعلم ما تفعله، بل أنها اتخذت خيارها - وكان خياراً سيئاً وخاطئاً. ولذلك فمن الأهمية بمكان أن

للحياة، لم تقترب أفغانستان الآن من تحقيق الاستقرار أو الأمن أو الاكتفاء الذاتي. ومن التطورات الباعثة على القلق، والتي تشكل بدون شك معضلة عويصة، تزايد عدد الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية وتدفق الملايين من اللاجئين وارتفاع معدلات البطالة ومواجهة ما يُقدَّر بنحو ٩٥ في المائة من السكان لشبح الفقر.

فخلال الأشهر الـ ١٠ الماضية، كان الشعب الأفغاني يأمل في أن يرى خطوات عملية وتغييرات في سياسات سلطات الأمر الواقع من حركة طالبان وإجراءاتها وقراراتها من أجل معالجة الحالة الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية الراهنة في أفغانستان، فضلا عن بذل جهود ترمي إلى تحقيق المصالحة وبناء الثقة وبناء الدولة من أجل كفالة سيادة القانون والعدالة والسلامة وحماية الحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لجميع المواطنين الأفغان. بيد أن تلك الجهود لا تزال إلى الآن دون المستوى المطلوب.

وعلى الرغم من النداءات الصادرة عن الأفغان وبلدان المنطقة والمجتمع الدولي من أجل زيادة التنوع العرقي والسياسي والجغرافي، فضلا عن احترام حقوق الإنسان الأساسية لجميع المواطنين الأفغان وحمايتهم، بما في ذلك حق النساء والفتيات في العمل والتعليم، نرى أن طالبان لم تبد مرونة في حماية حقوق الإنسان وتشكيل حكومة وطنية تمثيلية وخاضعة للمساءلة يتمتع موظفوها، بمن فيهم النساء والأقليات، بالكفاءة المهنية لتوفير الخدمات الأساسية للشعب - حكومة يمكن أن تتمتع بالشرعية الوطنية والدولية. وبالإضافة إلى ذلك، بُذلت جهود لتعزيز احتكار الذكور والأفراد المنتسبين إلى حركة طالبان للحكم، إلى جانب إدماج الأيديولوجيات الدينية في المؤسسات الحكومية والقضاء الممنهج على رأس المال البشري في أفغانستان، ولا سيما النساء.

ونشهد إغلاق مدارس التعليم الثانوي والعالي للفتيات ومزيدا من التقليل لحقوق الإنسان الأساسية وإجبار النساء على ارتداء الحجاب أو البرقع وتقييد حريات التعبير وإسكات أصوات المنتقدين وورود التقارير الموثوقة عن الاعتقالات التعسفية وممارسات التعذيب، ومعاملة السجناء ومعاقبتهم بأسلوب قاس ولاإنساني ومهين، فضلا عن القتل خارج نطاق القضاء. وبالإضافة إلى ذلك، فإن حالات الاختفاء

وأود أيضا أن أغتتم هذه الفرصة لأعرب عن امتناننا وتقديرنا لرسائل الدعم والتعازي والمواساة لأسر المتضررين من الزلزال الذي ضرب المقاطعات الجنوبية من أفغانستان، الذين تمس حاجتهم إلى المساعدات والاستجابة الإنسانية العاجلة، وكذلك للتأكيد على ضرورة مواصلة العمل من أجل دعم شعب أفغانستان، لا سيما الفئات الضعيفة مثل الأطفال والنساء والفتيات والأقليات.

وأشكر البلدان المانحة وبلدان المنطقة، وقيادات وموظفي مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، فضلا عن كيانات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات غير الحكومية، على جهودهم المتواصلة لتقديم المساعدة المنقذة للحياة إلى الشعب الأفغاني واللاجئين الأفغان في ظل هذه الأوقات العصيبة. وأود أن أغتتم هذه الفرصة أيضا لأعرب عن عميق تقدير الشعب الأفغاني للمثلة الخاصة للأمين العام ديورا ليونز ونائبها ميتي نودسن على جهودهما الدؤوبة والمخلصة لدعم شعب أفغانستان في سعيه لتحقيق السلام والاستقرار والازدهار في أوقات صعبة ومليئة بالتحديات. وأنهى أيضا السيد ماركوس بوتزل على تعيينه نائبا جديدا للمثلة الخاصة للأمين العام وأتمنى له كل التوفيق.

وبينما نجتمع اليوم، يواجه الأفغان تحديات متعددة الأوجه على نحو متزايد، بما في ذلك كوارث طبيعية وأخرى من صنع الإنسان - مما يسبب لهم المزيد من الدمار والبؤس وعدم اليقين واليأس في حياتهم الحالية والمستقبلية. وقد أسفر عدم الاستقرار السياسي وانعدام الأمن وتراجع الاقتصاد فضلا عن حالات الجفاف القياسية والنزاع الذي طال أمده، عن تدمير الاقتصاد الأفغاني. وقد تفاقمَت تلك التحديات منذ انهيار الحكومة السابقة واستيلاء طالبان على السلطة في أفغانستان بالقوة في آب/أغسطس. ولم تشهد التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية الهائلة التي تواجهها أمتنا تحسنا. غير أنه بفضل العمل الدؤوب الذي تضطلع به الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة وما تقدمه من دعم، أمكن بصعوبة تفادي حدوث كارثة إنسانية كبرى. بيد أنه رغم تقديم المساعدة الإنسانية المنقذة

أما للإرهابيين الأجانب أو تنزلق مرة أخرى إلى النزاع. ولتحقيق ذلك الهدف، أولاً، لا بد من حوار وطني بين جميع الأفغان. لقد سئم شعب أفغانستان الحرب والنزاع؛ إنه لا يريد المزيد من الحرب. والأمم المتحدة في وضع جيد يمكنها من استخدام مجموعات أدواتها الحالية، في ضوء ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، لتنظيم وتيسير حوار بين الأفغان بمشاركة أفغان ذوي مصداقية من جميع مناحي الحياة يقيمون داخل أفغانستان وخارجها، بمن فيهم ممثلو طالبان وجماعات المعارضة، فضلاً عن الشركاء الإقليميين والدوليين، والعمل على إيجاد حل وطني من خلال وضع خريطة طريق أو آلية يمكن من خلالها لجميع الأفغان التوصل إلى اتفاق بشأن المسائل الأساسية، مثل حقوقهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك الحقوق والحريات الأساسية لجميع المواطنين، ولا سيما النساء والشباب والأقليات؛ ونوع حكومتهم؛ وحققهم في انتخاب ممثلين؛ والحفاظ على المكاسب التي تحققت بشق الأنفس في السنوات الـ ٢٠ الماضية وتعديل الدستور. ويتطلب ذلك الدعم والمشاركة الكاملين من جانب طالبان والشركاء الإقليميين والدوليين.

ثانياً، أحث مجلس الأمن والشركاء الدوليين على مواصلة التركيز على أفغانستان، حتى في مواجهة الأزمات الدولية الملحة الأخرى. وإذا تم التخلي عن أفغانستان، فإننا نخاطر بتبديد التقدم المحرز على مدى السنوات الـ ٢٠ الماضية. وأود أن أشدد على دور الشركاء المجاورين والإقليميين والدوليين، بما في ذلك منظمة التعاون الإسلامي، وأشكرهم على جهودهم في استضافة الاجتماعات المتعلقة بأفغانستان والتزامهم بمواصلة دعم أفغانستان، وكما أكد مجلس الأمن، على توجيه رسالة موحدة خلال مشاركاتهم.

ثالثاً، يشعر الشعب الأفغاني بالامتنان الشديد للمساعدة الإنسانية التي قدمها المجتمع الدولي منذ انهيار الحكومة السابقة، ولكن هذه المعونة ليست مستدامة. ويحدونا الأمل في أن يتم، من خلال المشاركة والحوار والدعم المتسق من الشركاء الإقليميين والدوليين، إنشاء آلية ومعايير شفافة وخاضعة للمساءلة لاستئناف تدفق المعونة الإنمائية وتوفير فرص العمل وتحسين التنمية الاقتصادية والمستدامة.

القسري للمتظاهرين وقوات الأمن الوطني السابقة والأفراد المتهمين بالانتماء إلى قوات المقاومة الوطنية، فضلاً عن التهجير القسري المبلغ عنه للأشخاص في مقاطعات بنجشير وتخار وبغلان، تتعارض مع إعلان العفو وتشكل انتهاكات واضحة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، فضلاً عن التعاليم والمبادئ الإسلامية. فيجب وقف أعمال الترويع والتخويف تلك.

وتتزايد الشواغل الأمنية أيضاً بسبب ظهور جماعات المقاومة المسلحة ووجود تنظيم القاعدة/داعش والمقاتلين الإرهابيين الأجانب في أفغانستان، كما أفاد بذلك فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات. كما إننا نشهد عدداً متزايداً من الهجمات الإرهابية والتفجيرات التي تستهدف المراكز الدينية والتعليمية، ولا سيما الأقليات الأفغانية، مثل الهزارة، كما رأينا في الهجوم الأخير على معبد للسيخ في غوردوارا. وقد تسببت تلك الأعمال في وقوع عدد كبير من الضحايا المدنيين وأثارت القلق والانتقادات على الصعيدين الوطني والدولي. فتلك شواغل وتهديدات خطيرة لشعب أفغانستان وبلدان المنطقة.

تخيل كيف يبدو الأمر عندما تنتزع منك حرياتك التي وهبها الله لك وحقوقك الإنسانية الأساسية، وأن تمنع من السعي إلى تحقيق تطلعاتك الشخصية، بما في ذلك الحق في التعليم والحق في العمل؛ وفي نهاية المطاف أن لا تكون قادراً، كمواطن، على تحقيق أحلامك في خدمة بلدك والتمتع بحياة كريمة. تلك هي حياة النساء والفتيات في أفغانستان الآن. غير أن ذلك لا يهم النساء والفتيات وحدهن. فجميع الشباب، ذكورا وإناثاً، الحاصلون على شهادات جامعية أو يسعون للحصول عليها يضطرون إلى مغادرة البلد بسبب الافتقار إلى التفاوض والأمل في مستقبل أفضل. والهدف اليومي الوحيد في الحياة هو العثور على المأوى والغذاء والملبس للبقاء على قيد الحياة. وتعيش الحياة بدون أهداف أو طموحات للمستقبل. بل إن الحالة بالنسبة للآرامل اللاتي ليس لديهن شخص من الذكور في أسرهن المعيشية أكثر قتامة. هذه هي الحياة النمطية لجميع الأفغان اليوم.

وعلى الرغم من كل التحديات، لا يزال هناك أمل وفرصة للتغلب على التحديات الراهنة وتجنب أن تصبح أفغانستان دولة منبوذة وملاذ

السيد تخت روانجي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن تعازينا القلبية لشعب أفغانستان وأسر ضحايا الزلزال الذي وقع مؤخرا في خوست. إننا نقف إلى جانب شعب أفغانستان في هذا الوقت العصيب وقد أرسلنا بالفعل شحنتي طائرتين من المعونة الإنسانية إلى المناطق المتضررة من الزلزال. وأشكر مقدمي الإحاطات على إحاطاتهم. ونحيط علما بتقرير الأمين العام الأخير عن الحالة في أفغانستان (S/2022/485).

لقد استمرت الاحتياجات الإنسانية في الارتفاع في أوائل عام ٢٠٢٢، وفقا للتقرير، حيث يحتاج ٢٤,٤ مليون شخص، أو ٥٩ في المائة من السكان، إلى المساعدة، مرتفعاً من ١٨,٤ مليون شخص في بداية عام ٢٠٢١.

وقد استخدمت إيران قدراتها ومواردها، بوصفها جارة لأفغانستان، لمساعدة شعب أفغانستان على التغلب على التحديات التي واجهها. لقد استضعفنا ملايين اللاجئين، الذين تلقوا للأسف الحد الأدنى من المساعدة الدولية على مدى السنوات الـ ٤٠ الماضية. وأحدث مثال على مساعدتنا للاجئين الأفغان هو حملة التطعيم الواسعة النطاق ضد مرض فيروس كورونا للأفغان الذين يعيشون في إيران. لا ينبغي أن يتحمل جيران أفغانستان، بما في ذلك إيران، جميع الأعباء المرتبطة باستقبال اللاجئين الأفغان. وينبغي للبلدان الأخرى أن ترحب باللاجئين أيضا.

إننا نؤيد جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية المتزايدة لأفغانستان، بما في ذلك إطار المشاركة الانتقالية على نطاق المنظومة لتوفير الاحتياجات الإنسانية الأساسية. ونشدد على أهمية استمرار انخراط المجتمع الدولي مع أفغانستان، ولا سيما في دعم الاحتياجات الإنسانية والإنمائية للسكان، ونحث المجتمع الدولي، ولا سيما البلدان المانحة، على مواصلة تقديم كل المساعدة الممكنة والضرورية للشعب الأفغاني. ومن جانبنا، قدمت إيران خلال الأشهر الماضية أكثر من ٣٠ شحنة من المساعدات الإنسانية إلى شعب أفغانستان.

رابعا، نود أن نشدد على أهمية قيام الأمم المتحدة بدور أكبر ومشاركتها القوية في تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في أفغانستان من خلال تدابير ملموسة ومبتكرة.

خامسا، رسالتي إلى طالبان هي أن اكتساب الشرعية الوطنية يتطلب كسب قلوب وعقول جميع الأفغان. وأود أن أشدد على أنه إذ يرحب الشعب الأفغاني بإنشاء لجنة العودة والاتصال بالمسؤولين الأفغان السابقين والشخصيات السياسية بوصفها خطوة إيجابية لبناء الثقة والمصالحة، فإن من المتناقض أن نرى اللجنة توسع نطاق معاملة كبار الشخصيات لتشمل بعض المسؤولين السابقين الرفيعي المستوى، على الرغم من الادعاءات الخطيرة بالفساد واختلاس الأصول العامة، بينما يحاكم ويحتجز موظفون مدنيون وعسكريون وأمنيون سابقون. ذلك يؤدي إلى نتائج عكسية ويتعارض مع العدالة. ولذلك، فإننا ندعو طالبان إلى احترام العفو والسلامة والأمن لجميع المسؤولين السابقين في الحكومة الأفغانية، بمن فيهم الكوادر المدنية والعسكرية المهنية والجنود، بغض النظر عن انتمائهم العرقي أو نوع جنسهم.

وفي الختام، أود أن أشدد على أن طالبان لديها في نهاية المطاف القدرة على تقرير مصير أفغانستان. وأدعو طالبان إلى إبداء استعدادها في الأشهر المقبلة إلى العمل من أجل تشكيل حكومة عريضة القاعدة وخاضعة للمساءلة تستند إلى إرادة الشعب الأفغاني؛ وإعادة فتح المدارس المتوسطة والثانوية للبنات؛ والسماح للمرأة بالعمل والمشاركة في تنمية أفغانستان؛ واحترام وحماية الحقوق الأساسية لجميع الأفغان والوفاء بالالتزامات الوطنية والدولية بقوانين ومعايير حقوق الإنسان، وأخيرا، تشجيع وتعزيز التعايش والوحدة بين جميع الأفغان. فأفغانستان المزدهرة والمستقرة في متناول أيديهم. وسيتطلب توافق الآراء على الصعيد الوطني إرادة سياسية وتوافقا حقيقيا من جانب جميع الأطراف. وهي الطريقة الوحيدة لتحرير أفغانستان من دائرة التبعية وعدم الاستقرار.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

رأيا في شؤون بلدهم. ولن يكون ذلك ممكنا ما لم يتم إنشاء حكومة شاملة للجميع وإيلاء الاهتمام الكافي للهياكل السياسية والاجتماعية في أفغانستان بحيث تشمل الناس من جميع مناحي الحياة، بمن فيهم الناس من جميع الأعراق والنساء والشباب.

بيد أنه على الرغم من النداءات الدولية المتكررة، لم تبذل طالبان جهودا كبيرة لضمان الشمولية العرقية والسياسية الحقيقية للحكومة. وتشكيل حكومة شاملة في أفغانستان شرط مسبق وعنصر حاسم للاعتراف الدولي بها.

ويشير تقرير الأمين العام إلى أن العديد من قرارات طالبان قد أضعفت حقوق الإنسان الأساسية، ولا سيما حقوق النساء والفتيات. وينبغي لطالبان أن تحمي جميع حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق المرأة والأقليات، فضلا عن الحق في التعليم. وما زلنا ننتشور مع جيران أفغانستان، فضلا عن الشركاء الإقليميين والدوليين، بما في ذلك الأمم المتحدة، بغية مساعدة أفغانستان على تحقيق السلام والأمن والاستقرار في الأجل الطويل.

وأخيرا، نؤيد جهود بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لتعزيز السلام والاستقرار في أفغانستان وفقا لولايتها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): نحيط علما بتقرير الأمين العام (S/2022/485) ونشكر وكيل الأمين العام غريفيث ونائب الممثل الخاص ألكاروف على إحاطتهما.

لقد استمعنا إلى ثلاثة أفغان في جلسة مجلس الأمن اليوم. وهم يمثلون أنفسهم. بيد أن مجلس الأمن لم يدع أولئك الذين يسيطرون فعلا على البلد إلى المشاركة. وأعتقد أنه بينما يطلب من طالبان أن تتخذ إجراء، فإن عدم قدرة المجلس على الاستماع إلى ممثليها يشكك في مصداقية نظر المجلس في الحالة في أفغانستان.

كما نشكر الممثلة الخاصة المنتهية ولايتها، السيدة ديورا ليونز، على دورها البناء بصفتها رئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة

وكما ذكرنا من قبل، فإن أصول أفغانستان المجمدة ملك للشعب الأفغاني، وينبغي ألا يكون الإفراج عنها، وهو أمر حاسم الأهمية لمساعدة الاقتصاد الأفغاني وإنقاذ الأرواح، ميسرا أو مشروطا بأي شكل من الأشكال. ونسلط الضوء على ضرورة اتخاذ الإجراءات ذات الصلة، مثل إعادة فتح قنوات الدعم والموارد المالية والعينية للشعب الأفغاني، فضلا عن استكشاف بدائل حقيقية لرفع التجميد عن الأصول المالية الأفغانية وتحسين إمكانية الوصول إلى الخدمات المصرفية المشروعة.

وبالمثل، يجب ألا تعوق الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن على أفراد وكيانات محددة في أفغانستان التعاون الإنساني أو الاقتصادي أو الإنمائي مع أفغانستان.

وقد تزايدت وانتشرت مؤخرا الهجمات التي أعلن تنظيم داعش، أو الجماعات المنتسبة إليه، المسؤولية عنها أو التي تُعزى له في أفغانستان. ويساورنا قلق عميق إزاء هذه الأنشطة الإرهابية. ويؤكد هذا الاتجاه على استمرار مطالبة المجتمع الدولي بأن تلتزم طالبان بمكافحة الإرهاب وأن تضمن ألا تعود أفغانستان ملامداً آمناً للجماعات الإرهابية مثل داعش والقاعدة المسؤولة عن أعمال إرهابية شنيعة، لا في أفغانستان فحسب بل في جميع أنحاء المنطقة وخارجها.

ومما له نفس القدر من الأهمية الجهود المبذولة لمكافحة الاتجار بالمخدرات، التي يجب أن تحظى بالأولوية. وفي كل عام، تتأثر إيران بشكل مباشر بهذا التهديد وتدفع ثمنا باهظا له. ونرحب بقرار طالبان حظر جميع المخدرات. ومع ذلك، وبالنظر إلى أن طالبان لم تتخذ التدابير الاحترازية اللازمة لمواجهة حصاد هذا العام، فضلا عن عدم توافر المعلومات عن ضبط المخدرات واعتقال المتجرين بالمخدرات، فإن شواغلنا بشأن أثر الاتجار غير المشروع بالمخدرات لا تزال قوية.

والحاجة المطلقة إلى تشكيل حكومة شاملة في أفغانستان تمثل المجتمع المتعدد الأعراق في البلد واضحة وضوح الشمس. ويجب أن يطمئن أبناء أفغانستان من مختلف الخلفيات الدينية والعرقية، ولا سيما جيل الشباب الذي سيقود أفغانستان في المستقبل، إلى أن لهم

المؤتمر الإسلامي مجلس الأمن بصفة خاصة على كفالة ألا تعوق الجزاءات المحددة الأهداف القائمة لتقديم المعونة الإنسانية أو الموارد الاقتصادية إلى أفغانستان.

وقد أكدت منظمة المؤتمر الإسلامي من جديد أن التنمية والسلام والأمن والاستقرار وحقوق الإنسان أمور مترابطة، وشددت على أهمية تحقيق السلام والتنمية المستدامين في أفغانستان من خلال المشاريع الاقتصادية ومشاريع الاتصال الإقليمية. كما شددت على أهمية إنشاء هياكل حكومية شاملة، مع إعادة التأكيد على أهمية ضمان عدم استخدام أراضي أفغانستان كمنصة أو ملاذ آمن من قبل أي جماعة أو منظمة أو فرد إرهابيين.

وقد أشارت منظمة المؤتمر الإسلامي إلى البيان الصادر في نيويورك بشأن حق الفتيات الأفغانيات في التعليم، الذي دعا إلى احترام حق جميع الأفغان في التعليم. وأكدت مجدداً على الدور المركزي للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والمثقفين الإسلاميين، فضلاً عن العلماء، في مواصلة الحوار والمشاركة وتبادل أفضل الممارسات مع السلطات الأفغانية بشأن الحصول على التعليم وحقوق المرأة في الإسلام، بما في ذلك من خلال تبادل الوفود المعنية.

وأخيراً، دعت منظمة المؤتمر الإسلامي المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، إلى دعم جميع جهود المشاركة هذه وإزالة أي عوائق عملية أو لوجستية لتحقيق تلك الغاية. ونثق بأن مجلس الأمن وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان سيأخذان في الحسبان تماماً تلك العناصر اللازمة للتطبيع والاستقرار في أفغانستان، على النحو المبين في البيان المشترك لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

ونتطلع إلى العمل مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان تحت إشراف الممثل الخاص الجديد. ونرى أنه يجب على البعثة أن تركز، أولاً وقبل كل شيء، على المساعدة في معالجة الأزمة الاقتصادية والمالية التي تواجهها أفغانستان، بما في ذلك من خلال مواصلة معالجة أثر الجزاءات الثنائية، فضلاً عن العمل على رفع التجميد عن الأصول الأفغانية.

إلى أفغانستان، ونعرب عن توقعنا بأن يواصل خلفها المشاركة البناءة مع شعب أفغانستان وحكومتها الفعلية.

وتغتتم باكستان هذه الفرصة لتعرب عن أعمق تعازيها على الخسائر في الأرواح الثمينة والأضرار الجسيمة التي سببها الزلزال المدمر الذي ضرب أفغانستان بالأمس. وسنقدم كل مساعدة ممكنة لأفغانستان في هذه الساعة المأساوية ونحث المجتمع الدولي على أن يفعل ذلك أيضاً.

وسيزيد الزلزال من تفاقم الحالة الإنسانية المتردية أصلاً. وفي حين تم تجنب أسوأ السيناريوهات الإنسانية في الشتاء الماضي بسبب قدرة الشعب الأفغاني المميزة على الصمود، فضلاً عن العمل الممتاز الذي قامت به الأمم المتحدة ووكالاتها الإنسانية، فإن الكارثة الإنسانية يمكن أن تحدث ما لم تُتخذ خطوات لمعالجة الأسباب الكامنة وراء الأزمة الإنسانية والاقتصادية في أفغانستان. وستشمل عواقب تلك الأزمة معاناة إنسانية هائلة والمزيد من اللاجئين الأفغان وإحياء النزاع الداخلي والتهديد المكثف من الجماعات الإرهابية مثل داعش.

إننا نقف عند منعطف آخر في تاريخ أفغانستان المضطرب الحديث. وفي رأينا، يجب أن نكون واضحين بشأن أهدافنا، وأهمها تحقيق السلام والاستقرار في أفغانستان. وقد عمم وفدي، بصفته رئيساً لمجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي، وثيقة على مجلس الأمن تحدد الطريق إلى السلام والاستقرار على النحو الذي تتوخاه الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في قراراتها في المؤتمرين الوزاريين الماضيين.

وقد دعت منظمة المؤتمر الإسلامي إلى استمرار عمل المجتمع الدولي مع أفغانستان، بما في ذلك تقديم جميع المساعدات الممكنة في مجالات الانتعاش وإعادة الإعمار والتنمية والشؤون المالية والتعليمية والتقنية والمادية وكررت المنظمة التأكيد على أن حصول أفغانستان على مواردها المالية سيكون محورياً في منع الانهيار، ودعت إلى استكشاف مسارات واقعية نحو رفع التجميد عن الأصول المالية والخدمات المصرفية المشروعة في أفغانستان. كما حثت منظمة

ونرحّب ببعض الخطوات التي اتُخذت، بما في ذلك احتمال تشكيل اللويا جيرغا.

ونأمل أن ننظر في الحالة في أفغانستان من المنظور التاريخي والجيوسياسي المناسب. ويحدونا الأمل في أن نتخذ، في هذا المنعطف الحرج من تاريخ أفغانستان، الخيارات الصحيحة التي ستوجّه البلد نحو السلام والاستقرار وتساعد على وضع حد لأربعة عقود من المعاناة والحرب التي عانى منها الشعب الأفغاني.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوزبكستان.

السيد إبراهيموف (أوزبكستان) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أنضم إلى زملائي في تقديم خالص التعازي لشعب أفغانستان على الأرواح التي أزهقت نتيجة لزلزال أمس وفي تمنياتي بالشفاء العاجل لجميع المصابين. وقد أعربت حكومة أوزبكستان عن استعدادها لمساعدة شعب أفغانستان في التغلب على عواقب تلك الكارثة الطبيعية. وأود أن أبدأ ملاحظاتي بالإشادة بالبعثة الدائمة لألبانيا على عقد جلسة اليوم بشأن الحالة في أفغانستان، وبتقديم الشكر لجميع المتكلمين على إحاطاتهم وبياناتهم الزاخرة بالمعلومات.

لقد عاش الشعبان الأوزبكي والأفغاني على مدى قرون جنباً إلى جنب في حيّز ثقافي وحضاري واحد. ويرتبط البلدان بعضهما ببعض من خلال روابط صداقة تجمع بينهما منذ قرون ويتشاركان في التاريخ والدين والعادات والتقاليد. لذلك تود أوزبكستان أن ترى أفغانستان تصبح دولة مسالمة ومستقلة ومزدهرة. وينبغي ألا تشكل الأراضي الأفغانية مرة أخرى تهديداً لبلدان المنطقة أو للمجتمع الدولي ككل.

ونعتقد أن حكومة الأمر الواقع تحتاج إلى بعض الوقت للتنفيذ العملي لوعودها والتزاماتها الدولية. ولن تؤدي ممارسة الضغط أو فرض الحظر إلا إلى تفاقم الحالة المتردية أصلاً في أفغانستان. وقد يؤدي تفاقم الحالة الاجتماعية والاقتصادية إلى تطرّف المجتمع، والمواجهات بين مختلف الجماعات، وتعزيز مواقف القوى المتطرفة. وفي الوقت نفسه، نعتقد أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل مطالبة

ومما يشجعنا أن كلاً من وكيل الأمين العام ونائب الممثلة الخاصة ما برحا يؤيدان التعاون. ومن المرجح أن تعالج الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان معالجة مُرضية من خلال الانخراط الاقتصادي والسياسي، بما في ذلك حقوق النساء والفتيات واستيعاب الجميع سياسياً ومكافحة الإرهاب.

ولا يزال القلق يساور باكستان خاصة إزاء الهجمات الإرهابية التي تنطلق من أفغانستان، وهي هجمات تُشن ضد بلدي. وهي هجمات برعاية وتمويل من خصمنا. وسنجد سبلاً فعالة لإنهاء هذه الهجمات الإرهابية ضد باكستان ووقف حملة المعلومات المضللة التي شنتها ضد بلدي إحدى الدول الأعضاء في مجلس الأمن، وهي دولة راعية للإرهاب.

وتؤيد باكستان الجهود المبذولة في إطار منهاج عمل البلدان الست المجاورة بالإضافة إلى روسيا لتعزيز الطريق إلى السلام والتطبيع الاقتصادي والسياسي في أفغانستان. ونعتقد أيضاً أن اللجنة الثلاثية الموسّعة المكونة من الولايات المتحدة والصين وروسيا وباكستان يمكن أن تُسهم في بناء مسار متفق عليه للسلام والاستقرار في أفغانستان، بما في ذلك السبل والوسائل الكفيلة بالتصدي بفعالية لخطر الإرهاب داخل أفغانستان والقادم منها.

وعلى الرغم من إحباطاتنا المتبادلة إزاء عدم إحراز تقدم بشأن عدة مسائل - استيعاب الجميع سياسياً، وحقوق المرأة، وتعليم الفتيات، ومكافحة الإرهاب - نرى أن تواصل المجتمع الدولي مع السلطات الأفغانية قد أسفر عن بعض التقدم الملموس على عدة جبهات. وبالمقارنة مع الماضي، لم يعد هناك الآلاف من الضحايا المدنيين، كما كان العدد آنذاك. وظلت الحالة السياسية والأمنية العامة في أفغانستان مستقرة نسبياً. وقد تم حتى الآن تجنب خطر نشوب حرب أهلية محتملة أو عمليات قتل انتقامية واسعة النطاق أو النزوح الجماعي للاجئين.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يشجّع جميع الجهود التي ينبغي أن يبذلها الأفغان أنفسهم لتعزيز المصالحة السياسية واستيعاب الجميع.

ونعتقد في أوزبكستان أن من المهم، من أجل إخراج أفغانستان من الأزمة الاجتماعية والاقتصادية الشديدة الحالية، إلغاء تجميد أصول البلد المالية في الخارج ورفع الجزاءات الأحادية الجانب وتشجيع مشاركة المؤسسات الدولية بشكل أكثر نشاطاً في تمويل مختلف مشاريع البنى التحتية في البلد. وقد بدأت أوزبكستان، بالاشتراك مع الجانب الأفغاني، في تنفيذ مشروعين رئيسيين - هما بناء خط سورخان - بل خُمري لنقل الطاقة وسكة حديد ترمذ - مزار الشريف - كابل - بيشاور. وسيؤدي التنفيذ الناجح لهذين المشروعين إلى تحويل أفغانستان إلى جسر بين وسط وجنوب آسيا، مما يزيد من تعزيز الترابط الإقليمي.

ونظراً لأهمية هذه المسألة، وضعت أوزبكستان مشروع قرار وقدمته إلى الجمعية العامة بعنوان "تعزيز الربط بين وسط آسيا وجنوبها"، وهي تهيئ بجميع الدول الأعضاء أن تشارك في تقديمه.

وفي الختام، أود أن أشدد على أنه ينبغي للمجتمع الدولي اليوم ألا يتخلى عن الشعب الأفغاني وهو يواجه أصعب مشاكله. ونعتقد أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل الاضطلاع بدور قيادي في تعبئة وتنسيق الجهود الدولية لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لم يعد هناك أسماء مدرجة في قائمة المتكلمين.

وأرفع الجلسة الآن ليتسنى للمجلس مواصلة مناقشته للموضوع في مشاورات مغلقة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.

حركة طالبان بعدم التراجع عن وعودها بتشكيل حكومة شاملة، وضمان حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق المرأة والأقليات القومية، وتوفير فرص التعليم للغيتيات الأفغانيات.

وتتطلب أوزبكستان من حقيقة أن أفغانستان ستظل، في المستقبل المنظور، عاملاً هاماً في الأمن الإقليمي، مما سيؤثر تأثيراً مباشراً على المصالح الوطنية لبلدان المنطقة، وفي مقدمتها جيرانها المباشرين.

وترحب أوزبكستان بالقرار الذي اتخذته مؤخراً حكومة الأمر الواقع في أفغانستان بحظر زراعة خشخاش الأفيون، فضلاً عن حظر إنتاج المواد المخدرة بجميع أنواعها وبيعها ونقلها وتهريبها. يمكن لهذا القرار أن يحرم مختلف الجماعات الإرهابية العاملة في البلد من مصدر دخل يأتي من الاتجار بالمخدرات. وفي الوقت نفسه، ولتنفيذ تلك الخطوات، ينبغي إعطاء المزارعين الأفغان بدائل أخرى للحفاظ على سبل عيشهم. وتكتسي تلك المسألة أهمية خاصة بالنظر إلى الحالة الإنسانية الحرجة في البلد.

قدمت أوزبكستان إلى دولة أفغانستان الشقيقة، في نيسان/أبريل من هذا العام، مساعدات إنسانية تتألف من مواد غذائية وملابس وأدوية، بما في ذلك لقاحات ضد مرض فيروس كورونا ومجموعات اختبارها. وبمبادرة من رئيس أوزبكستان، فخامة السيد شوكت ميرضيائيف، أنشأنا في مدينة ترمذ الحدودية مركزاً متعدد الوظائف للنقل واللوجستيات، تستخدمه حالياً مختلف وكالات الأمم المتحدة على نطاق واسع لإيصال المعونة الإنسانية إلى أفغانستان.